

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٢٦

الخميس، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

الرئيس	السيد السيد تشوركين/سافرانكوف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأردن	السيد حمود
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد محمد زين
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيدة أودوار
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيد بوبليس
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

جدول الأعمال

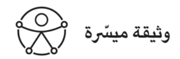
الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2015/684)

رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/713)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2015/684)

رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/713)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا وأفغانستان وألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية وإيطاليا وباكستان وتركيا وسلوفاكيا والسويد والهند وهولندا واليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/684، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين. وأود أيضا أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/713، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد هايسوم.

السيد هايسوم (تكلم بالإنكليزية): عندما قدمت إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس (انظر S/PV.7467)، أشرت إلى أن أفغانستان لا تزال بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي، فضلا عن الاهتمام المتواصل من قبل مجلس الأمن، فيما تواجه تحدياتها الاقتصادية والأمنية والسياسية الصعبة. وما زلت مؤمنا بهذا الرأي إيمانا راسخا. إن سير أفغانستان على طريق الاستقرار والاعتماد على النفس لا يمكن اعتباره أمرا مسلما به. والتروح الحالي للاجئين إنما يعبر عن مشاعر اليأس التي تنتاب الكثير من الأفغان. إن ذكريات الماضي القريب ولكن العنيف لا تزال ماثلة بوضوح في أذهان الأفغان الذين يواجهون مستقبلا غامضا، وهم يراقبون بيئتهم بعناية الآن لرصد المؤشرات على توقف المشاركة الدولية أو، وهو ما يأملون فيه أكثر، على تحقق الاستقرار الداخلي. ومن شأن أية إشارة واضحة على استمرار الدعم الدولي تخفيف مشاعر عدم اليقين التي تؤجج هذا التروح.

بعد فترة وجيزة من إحاطتي الإعلامية الأخيرة، ظهر العديد من نقاط الاحتكاك داخل حكومة الوحدة الوطنية وبين حكومة الوحدة الوطنية وعناصر النخبة السياسية، وذلك بسبب تدهور الوضع الأمني والأحوال الاقتصادية، من بين أمور أخرى.

وعلى الرغم من أن أيّاً منها لم تكن صنيعة الحكومة، فقد ظهرت اتهامات بالتقاعس وسوء التقدير في وسائط الإعلام. ومنذ ذلك الحين، حدث عدد من التطورات الإيجابية، بما في ذلك دلائل على التقدم في سير عمل حكومة الوحدة الوطنية. ومع بعض الاستثناءات، تم الآن شغل جميع الوظائف الوطنية العليا، وبات مجلس الوزراء والحكومة كلاهما يعملان بنشاط. وإنني أواصل تشجيع الرئيس أشرف غني والرئيس التنفيذي

عبد الله عبد الله على استكمال عملية التعيينات، لا سيما تعيين الحكام، ووزير الدفاع، والنائب العام.

وأحرزت الحكومة أيضا تقدما في معالجة مسألة الإصلاحات الانتخابية بإنشاء اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي، وهي تمثل أحد الالتزامات الرئيسية لحكومة الوحدة الوطنية. وهذه اللجنة التي تضم واحدا من نوابي كعضو لا يحق له التصويت، قدّمت بالفعل مجموعتها الأولى من التوصيات. وأيدت الحكومة بشكل استباقي سبع توصيات منها وأعادت ثلاثا لمزيد من الدراسة. أمّا التوصية بتغيير النظام الانتخابي فستكون لها، على وجه الخصوص، آثار بعيدة المدى على مستقبل المشهد السياسي في البلد. لذلك، أشجع الحكومة على بناء توافق في الآراء حول هذه المسألة قبل أن تتخذ قرارها النهائي. والإصلاحات الانتخابية ذات أهمية حاسمة لتطوير الأساس الديمقراطي في البلد، وينبغي أن تكون مصدرا للاستقرار والتقريب بين الناس، وليس مصدرا للفرقة بينهم.

ولقد انعقد في كابل أوائل أيلول/سبتمبر اجتماع لكبار المسؤولين ضمن عملية إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة – وهو أول اجتماع منذ لندن. واعتبر المشاركون فيه أنه كان اجتماعا ناجحا. وأثبت أنه عنصر هام لإقامة الصلة بين التزامات الجهات المانحة السابقة والتعهدات المستقبلية، بغية تلبية حاجة أفغانستان إلى تلقّي الدعم باستمرار. وقد وفّر الاجتماع، الذي أنشئ خلاله إطار عمل جديد للمساءلة المتبادلة، فرصة للحكومة برمتها كي تثبت التزامها بجدول أعمال للإصلاح يتصف بالمصداقية. وهذا ضروري من أجل توفير الثقة للمانحين قبل الاجتماعات الحاسمة التي سوف تعقد في وارسو وبروكسل عام ٢٠١٦، حيث من المتوقع تجديد التزامات الجهات المانحة.

وتجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أن القرارات بالالتزام بتقديم الأموال إلى أفغانستان بعد عام ٢٠١٧ سوف لن تتخذ في هذه المؤتمرات عام ٢٠١٦، ولكن في عواصم أخرى خلال الأشهر المقبلة. وقبل ذلك الحين، تحتاج الحكومة إلى الوفاء بمؤشرات الأداء المتفق عليها، وأبرزها المؤشرات التي تبيّن أن الفساد يجري التصدي له بفعالية. وقد استفادت أفغانستان من مستويات استثنائية من المساعدة الإنمائية، حتى وإن تضاعفت الطلبات العالمية على ميزانيات المعونة. واتفق المشاركون في اجتماع كبار المسؤولين على تحديد مسؤولياتهم المتبادلة، بغية كفالة أن تكون هذه المعونة أكثر فعالية من حيث الاستهداف والأداء.

وفي مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي السادس المعني بأفغانستان، الذي انعقد قبل يوم من اجتماع كبار المسؤولين، أكدت المنطقة على الحاجة إلى مزيد من التعاون والتكامل والترابط على الصعيد الاقتصادي. والمنطق الذي يقول إن النمو الاقتصادي والاستقرار في أفغانستان يفيدان المنطقة بأسرها قد تم الاعتراف به عالميا، كما تم الاعتراف بأن مشاكل المنطقة – مثل حركة مرور المخدرات والناس عبر الحدود – لا يمكن حلها من جانب بلد واحد بمفرده.

وما فتئ الصراع يودي بحياة المدنيين الأفغان على نحو مروع. ففي الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٥، أفادت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بشكل موثق عن أعلى مستوى من الإصابات في صفوف المدنيين منذ بدأت الاحتفاظ بالسجلات. والجدير بالذكر أن عملية رصد الإصابات بين المدنيين من جانب وحدة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة تُعتبر نموذجا لأفضل الممارسات داخل الأمم المتحدة وخارجها. أقول هذا لأن النتائج التي تتوصل إليها هذه الوحدة – لا سيما بشأن المسؤولية عن أعمال العنف – هي موضع تنازع بين أطراف الصراع.

وتستمر العناصر المناهضة للحكومة في التسبب بغالبية القتلى والجرحى من المدنيين، على الرغم من أن الإصابات الناجمة عن قوات الأمن الأفغانية تتواصل ارتفاعا. ومما يشجع

بعثة الأمم المتحدة هي البيانات الأخيرة الصادرة عن الرئيس أشرف غني ومفادها أنه سيتخذ الخطوات الرسمية للحد من الإصابات في صفوف المدنيين. ونحن على ثقة من أن سياسة الحكومة للتخفيف من الإصابات المدنية سوف تتضمن جميع العناصر الواردة في تقرير منتصف العام لبعثة الأمم المتحدة بشأن حماية المدنيين، وبخاصة ما يتعلق بشفافية التحقيق في حوادث إصابات المدنيين. وتقف بعثة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة حكومة أفغانستان في هذا الصدد.

وتواصل بعثة الأمم المتحدة أيضا الحوار مع جميع أطراف الصراع من أجل تقليل عدد الاصابات في صفوف المدنيين، وزيادة الحماية، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، وكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد. وتشجع البعثة أيضا الحكومة على استمرار جهودها لتنفيذ الخطة الوطنية المعنية بالقضاء على التعذيب، وتحث بشكل خاص على التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وهي ترحب بالنيّة المعلنة من جانب الحكومة تجاه اتخاذ الخطوات الأولى لتحقيق ذلك في هذه الدورة للجمعية العامة.

إن الصراع الدائر هذه السنة هو أحد أشد الصراعات التي واجهتها قوات الأمن الوطنية الأفغانية. ومع ذلك، وفي حين أنها تثبت مرة أخرى صلابتها وصمودها، كما لاحظ عدد من المحللين، فقد أثبت المتمردون القدرة على حشد أعداد كبيرة من المقاتلين في المناطق النائية. وهذا يشكل تحديا لقدرة هذه القوات على الحفاظ على الأرض التي تسيطر عليها، أو التمسك بالمواقع المتنازع عليها بعد استعادتها. ومثلما تم ذكره في إحاطات إعلامية سابقة، نحن نتوقع أن يستمر تصاعد العنف في البلد خلال عام ٢٠١٥.

وهذا يؤكد أهمية تجديد عملية السلام القابلة للاستمرار. وكما يذكر الأمين العام في تقريره (S/2015/684)، فإن التقدم الحقيقي في بدء هذه العملية جاء نتيجة المحادثات الرسمية التي جرت بين حركة طالبان ووفد من الحكومة في موري خلال تموز/يوليه. ومع ذلك، يبدو أن محادثات السلام معلقة، أولا نتيجة نزاع على الخلافة داخل حركة طالبان في أعقاب الإعلان غير المتوقع عن وفاة الملا عمر، وثانيا، نتيجة نقص في التعاون بين باكستان وأفغانستان من أجل إنشاء عملية شاملة للسلام بقيادة الأفغان.

ولقد حدثت سلسلة من الانفجارات في كابل أوائل آب/أغسطس أدت إلى تصاعد المشاعر المناهضة لباكستان، وتصلّب في كلام الحكومة الأفغانية، بما في ذلك الرئيس. وشكا الرئيس أن اليد التي مدّها إلى باكستان بشأن المساعدة المتبادلة في مواجهة الإرهاب على أراضي كلا البلدين لم تقابَل بالمثل. ودعا باكستان إلى الحد من حركة التمرد، لا سيما شبكة حقاني التي تعمل انطلاقا من الأراضي الباكستانية. وبعد تبادل الزيارات على مستوى رفيع، بما في ذلك زيارة مستشار الأمن الوطني في باكستان سرتاج عزيز، تراجع مستوى الاتهام والاتهام المضاد، وتم تبادل التعهدات بتجديد التعاون البنّاء لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في وجود أفغانستان مستقرة.

وأكرر دعوتي لقيام انخراط مباشر بين حركة طالبان والحكومة. فالشعب الأفغاني الذي أنهكته الحرب يطالب بتحقيق السلام الذي يستحقه. والتهديدات التي تواجهها أفغانستان لا تنبع كلها من أراضيها. فهناك العديد من المتمردين أصلهم من البلدان المجاورة. فهي يحق لها المطالبة بالدعم الدولي، لا سيما من المنطقة، في التصدي لهم. ومن مسؤولية زعماء المنطقة وغيرهم من أصحاب المصلحة تحديد أولويات الدعم لأفغانستان المسالمة والآمنة. وفي هذا الصدد، تدعو بعثة الأمم المتحدة جميع الجيران إلى القيام بدور بنّاء في القضاء على التهديد الذي يشكله الإرهاب، بما في ذلك وليس على سبيل الحصر الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، وفي تعزيز عملية السلام بين الأطراف الأفغانية.

وسوف تواصل بعثة الأمم المتحدة الانخراط في العمل مع الحكومة، وحركة طالبان، والبلدان المجاورة، والمجتمع الدولي لتعزيز العملية التي سوف تسمح للأفغان بوضع الترتيب الذي يمكّنهم من العيش في سلام. وبالنسبة إلى عملية السلام الشاملة، ترحب بعثة الأمم المتحدة بإطلاق مؤخرا خطة العمل الوطنية لأفغانستان، المتعلقة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حول المرأة والسلام والأمن، إذ سوف تعزز مشاركة المرأة في أية عملية للمصالحة الوطنية.

وبناء على طلب المجلس، أجرت بعثة الأمم المتحدة، نيابة عن الأمين العام وبالتشاور الكامل مع حكومة أفغانستان والمانحين، دراسة عن دور جميع كيانات الأمم المتحدة في أفغانستان وهيكليتها وأنشطتها. وهي أوضحت احتياجات أفغانستان وتوقعاتها. وسمحت للأمم المتحدة بدراسة كيفية مواءمة مشاريعها الخاصة بها على أفضل وجه مع أولويات أفغانستان، والتركيز على تعزيز المؤسسات وبناء القدرات. ويحدونا الأمل أن يكون التقرير مفيدا للمجلس في مداولاته المتعلقة بالولاية في المستقبل.

وأختتم كلامي بالإعراب عن تقديري للسفير تانين، حيث أن هذه المناقشة التي يجريها المجلس هي الأخيرة التي يحضرها بصفته الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة. إنني أقدّر له دفاعه عن بلده ومشاركته البناءة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد هايسوم على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (تكلم بالإنكليزية): تجري هذه المناقشة قبل بضعة أيام من بدء زعماء العالم مناقشة خطة إنمائية تحويلية ومتبصرة، تربط بين السلام والأمن والتنمية المستدامة، وتسلط الضوء على الدور المركزي لسيادة القانون والمؤسسات الخاضعة للمساءلة. وتجعل الحالة في أفغانستان الحاجة إلى ذلك النهج المتكامل جلية تماما.

لقد شدد الاجتماع الذي عقد مؤخرا والذي أشار إليه زميلي نيكولاس هايسوم للتو على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة تجارة المخدرات، التي تقوض التنمية في البلد وتؤجج الإرهاب. واستأثرت أفغانستان في العام الماضي بنحو ٨٥ في المائة من الإنتاج العالمي للأفيون و ٧٧ في المائة من إنتاج الهيروين على الصعيد العالمي. ولا تزال أنشطة زراعة الأفيون وتصنيعه من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في أفغانستان، حيث تُقدر القيمة الإجمالية لاقتصاد الأفيون بمبلغ ٢,٨٤ بليون دولار في عام ٢٠١٤. وتجاوزت قيمة الصادرات من المواد الأفيونية إلى حد كبير قيمة الصادرات من أي سلعة أو خدمة مشروعة، إذ تقدر بنحو ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد الوطني.

وتدعم المخدرات غير المشروعة عدم الاستقرار والتمرد والفساد والجريمة المنظمة، فيما تضعف مؤسسات الدولة وقدرة أفغانستان العامة على تعزيز السلام والحكم الرشيد. ويؤكد القرار ٢٢١٠ (٢٠١٥) أهمية التصدي للمسائل الشاملة لعدة قطاعات والمتمثلة في مكافحة المخدرات ومكافحة الفساد وتحقيق المساءلة، والتي يعزز كل منها الآخر.

منذ أن قدمت تقريري إلى المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (انظر S/PV.7347)، شهدنا جهودا تبذلها الحكومة الجديدة للتصدي لإنتاج الأفيون والاتجار به والفساد والجرائم الاقتصادية. وفي مواجهة تلك التحديات الخطيرة. تسعى أفغانستان لتعزيز فعالية مؤسسات البلد، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يسعى جاهدا إلى دعم تلك الخطوات.

ونضطلع بعملنا بالتنسيق الوثيق مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى

أفغانستان. وقد أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووزارة مكافحة المخدرات في حزيران/يونيه آلية الإبلاغ عن المخدرات في أفغانستان. وستتيح الآلية إمكانية الوصول إلى أحدث البيانات عن جميع المؤشرات المتاحة في ما يتعلق بالمخدرات في البلد، بما فيها تلك المتصلة بالقضاء عليها وزراعتها وأسعارها والقدرة على العلاج منها وسبل كسب العيش البديلة والمضبوطات، وذلك للاستفادة منها في أغراض التحليل ووضع السياسات والتقييم. ويساعد ذلك على زيادة تعزيز الدور القيادي والتنسيقي للوزارة في الجهود الوطنية لمكافحة المخدرات.

ولا يمكن أن تقتصر تلك الجهود على إنفاذ القانون وحده. واستجابة منها، أطلقت الوزارة حملة تعبئة وطنية لمكافحة المخدرات لإشراك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والوكالات الإنمائية. ويدعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تلك المبادرة، فضلا عن إعداد خطة العمل الوطنية الأفغانية الجديدة لمكافحة المخدرات، والتي سيتم الانتهاء منها قريبا.

إن الحكومة الأفغانية تضع تعزيز العلاقات مع جيرانها من ضمن أولوياتها، ويواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تعزيز التعاون الفعال في مجال مكافحة المخدرات في المنطقة وخارجها. وتمثل المبادرة الثلاثية التي تشترك فيها أفغانستان وإيران وباكستان، فضلا عن المبادرة التي تجمع بين أفغانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان، والمبادرات أخرى، منابر هامة للتعاون الإقليمي. وسينظم المكتب أيضا اجتماعا رفيع المستوى مع شركاء أفغانستان والبلدان المجاورة، من المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر في فيينا قبل اجتماع الفريق التشاوري المعني بالسياسات في إطار ميثاق باريس.

ومن الناحية العملية، فإننا ننسق التدخلات عن طريق برنامجنا القطري لأفغانستان والبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة وبرنامج آسيا الوسطى، فضلا عن البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات وبرنامج مكافحة الجرائم البحرية ومبادرة الربط بين الشبكات. ويساعد المكتب، من خلال المبادرة الأخيرة، في تهيئة منتديات أقاليمية للتعاون العملي في الوقت الحقيقي بين مراكز التنسيق التابعة لسلطات إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية، وشبكات المدعين العامين، وذلك للتمكين من تبادل المعلومات والمعلومات الاستخبارية الجنائية وكذلك تنسيق العمليات المتعددة الأطراف.

ونعمل مع الوكالات الأفغانية ذات الصلة بشأن المسألة الشاملة لعدة قطاعات والمتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة لبناء الثقة وإيجاد قطاع مالي آمن وسليم وقادر على دعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص، فضلا عن تعزيز القدرة الأفغانية على التصدي للاحتيال والفساد. ويقدم خبراؤنا في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المساعدة التقنية على أرض الواقع. ويدعم المكتب أفغانستان في أولويتها المعلنة المتمثلة في استئصال الفساد بمساعدتها على مراجعة التشريعات ذات الصلة وتنقيح الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. كما ندعم أفغانستان في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

بيد أنه لا تزال الحالة صعبة لا شك. واقترنت الزيادة في إنتاج المواد الأفيونية في أفغانستان خلال السنوات الأخيرة بزيادة حادة في الاستهلاك المحلي. ولا يزال دعم وتوسيع نطاق خدمات الوقاية والعلاج القائمة على الأدلة في أفغانستان، بما في ذلك بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية، يشكل تحديا رئيسيا.

وكذلك نواجه صعوبات في تنفيذ مبادرات لتوفير سبل عيش بديلة. وبالرغم من أن مساحة أراضي زراعة الأفيون في أفغانستان لا تمثل سوى ٣ في المائة من مجموع الأراضي الزراعية المزروعة، فإنه توجد جيوب يقوم فيها الأفيون بدور رئيسي في الاقتصاد الريفي. وقد مثل الأفيون في المتوسط نحو

١٢ في المائة من إجمالي دخول المزارعين في المقاطعات الجنوبية خلال العام الماضي، وهو يمثل ما يقرب من ٣٠ في المائة من المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في مقاطعة هلمند. ويمكن للتنمية البديلة كسر هذه الحلقة المفرغة، إذا تم تناولها بشكل كلي كجزء من الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى تهيئة الفرص الاقتصادية وتحديث القطاع الزراعي.

ومع ذلك، فإن الدعم السياسي الدولي الواسع النطاق للتنمية البديلة لم يقابله تمويل. فلم يتجاوز إجمالي حجم ما دفعته البلدان الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لصناديق التنمية البديلة سوى ٠,١ في المائة من المساعدة الإنمائية على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٣.

وسنقدم النتائج الكاملة للدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٥ قريبا، حيث أننا بصدد الانتهاء من تقريرنا. واليوم، بوسعي أن أؤكد أن الأرقام المتاحة في هذه المرحلة تبين بوضوح حدوث انخفاض في الزراعة، ولا سيما في المقاطعات الهامة. وفي حين أن ذلك الاتجاه قد يمثل جزئيا تعبيرا عن التنظيم الذاتي لسوق الهيروين في العالم، إلا أنه خبر إيجابي، لا سيما في ضوء نتائج الدراسة الاستقصائية للعام الماضي، والتي أشارت إلى زيادة حادة في زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج الهيروين في أفغانستان. وعلاوة على ذلك، فإن بياناتنا تشير إلى أن هناك زيادة هذا العام في عمليات القضاء على المساحات المزروعة بخشخاش الأفيون. فعلى سبيل المثال، زادت أعمال القضاء على المساحات المزروعة في هلمند من ٧٨٧ هكتارا في عام ٢٠١٤ إلى ١ ٧٤٧ هكتارا في عام ٢٠١٥.

ومن الأهمية بمكان أن ننوه بالخطوات الإيجابية التي اتخذت. وعلينا أن نسعى جاهدين إلى مواصلة التقدم المحرز بشق الأنفس وتعزيزه أينما كان. وإذا أردنا أن نحقق التقدم المستدام، نحتاج إلى الالتزام الراسخ والمشاركة من جانب السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي. ويعني ذلك أيضا، في ظل قيود الميزانية والطلبات المتنافسة على الصعيد العالمي، أن يقدم شركاء أفغانستان الموارد اللازمة لتوفير دعم مفيد ومتكامل ومحدد الأهداف. ولا يسعنا أن نفعل أقل من ذلك.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير تانين على جميع جهوده وأرحب به في أسرة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية.

بالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الأمن، أود أن أرحب ترحيبا حارا جدا بالسفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة. إذ أنها المرة الأخيرة التي ينضم إلينا في المجلس بصفته ممثلا دائما لأفغانستان. ونحن ممتنون للسفير تانين على تعاونه مع مجلس الأمن. ونتمنى له كل النجاح في مساعيه المقبلة. وأعطيه الآن الكلمة.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص التهاني لكم، سيدي، على قيادتكم لمجلس الأمن لهذا الشهر.

كذلك أشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2015/684)، وأشكر صديقي الطيب، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد نيكولاس هايسوم، على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأشكر أيضا السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطته الإعلامية ووجوده هنا اليوم. إنني أشعر بالامتنان الشديد للدور الذي تقوم به إسبانيا بوصفها الراعية لصياغة الوثائق المتعلقة بأفغانستان ولعملها المقتدر في مجلس الأمن.

هذا آخر بيان لي في مجلس الأمن عن الحالة في أفغانستان، إذ سأغادر موقعي هنا في نهاية هذا الشهر لتسلم مسؤوليات

جديدة. وبينما أجلس بين الأصدقاء والزملاء في مجلس الأمن، أود أن أعرب عن تقديري المخلص إليهم، خاصة لمن سُعدتُ بالعمل معهم بصورة وثيقة في السنوات القليلة الماضية. أشكرهم على صداقتهم وتعاونهم.

في الأشهر الأخيرة، شهدت أفغانستان حالة أمنية عصيبة من حيث زيادة العنف والهجمات الفظيعة التي شنتها حركة طالبان والمجموعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة الأخرى. ولئن كان أعداء أفغانستان قد فشلوا في تحقيق الهدف المتمثل في السيطرة على الأراضي وكسر إرادة القوات الأمنية الوطنية الأفغانية، فما انفكوا يواصلون حملتهم الوحشية المتمثلة في العنف والإكراه محاولين بذلك زعزعة استقرار البلد وترويع الشعب الأفغاني. لقد شهدنا تلك المحاولات الآثمة في عدد من الهجمات الإرهابية الأخيرة المتطورة بدرجة عالية، من قبيل ذلك الهجوم الذي وقع في ٧ آب/أغسطس وأدى إلى وقوع مئات الإصابات، بمن فيهم النساء والأطفال.

إن قوات الشرطة الوطنية الأفغانية التي تولت المسؤولية الكاملة عن الأمن بعد مغادرة الآلاف من أفراد القوة الدولية، في مواجهتها لتزايد العنف وعدم الاستقرار، أظهرت مرارا وتكرارا، من خلال تضحياتها، وانتمائها الوطني، وصمودها والتزامها، بأنها على أهبة الاستعداد لمواجهة التحديات التي تمثلها حركة طالبان والمجموعات المتطرفة الإرهابية والعنيفة. إن أفراد قوات الشرطة الوطنية الأفغانية يقفون على الجبهة الأمامية للذود عن حياض البلد وأمن الشعب الأفغاني؛ إنهم يمثلون حصنا منيعا لمنع أفغانستان من الانزلاق مرة أخرى إلى الفوضى والتدمير الذي تؤدي إليه الحرب الأهلية البغيضة، كما حدث في التسعينات من القرن الماضي.

إن حكومة الوحدة الوطنية ملتزمة ببذل كل جهد لوضع أفغانستان على سبيل الاستقرار والأمن والسلام. والحكومة تبعث برسالة سلام ومصالحة ليس فقط لأعضاء حركة طالبان في أفغانستان الذين على استعداد لوقف القتال والانضمام لعملية السلام، بل أيضا إلى البلدان المجاورة. كانت إحدى الخطوات الأولى التي اتخذها الرئيس غني الشروع في عملية إنهاء حالة الحرب غير المعلنة بين أفغانستان وباكستان وبدء حقبة جديدة يسودها السلم والتعاون. تلك العملية ما برح يؤيدها على نطاق واسع الشعب الأفغاني والجولات الأولى من محادثات السلام مع طالبان، مما أدى إلى دفعة قوية من التفاؤل إزاء آفاق السلام وإنهاء العنف. على الرغم من بعض النكسات الواضحة في عملية المحادثات السلمية في أعقاب إعلان وفاة قائد طالبان الملا عمر وتغير القيادة الجاهلة للمنتسبين إليها، نأمل أن لا تخبو آفاق التسوية السلمية؛ ومهما يكن من أمر، فإنها تتطلب خطوات تبادلية، وموقفا مسؤولا من جانب جميع الأطراف، وتتطلب تصميما مشتركا والتزاما حقيقيا.

إن برنامج التعاون الإقليمي لا يقتصر على السلم والأمن، بل يمتد إلى الاقتصاد والتنمية والازدهار أيضا، حيث لا يمكن لمستقبل المنطقة أن يتقوى ويتعزز إلا من خلال التواصل والتعاون الكبير. نعرف جميعا أن الاستقرار في أفغانستان التي تقع في قلب آسيا جوهري لاستقرار المنطقة الأوسع. إن إدماج أفغانستان بوصفها مركز اقتصادي يركز على حركة المرور العابر والنقل والتجارة للعقدين المقبلين يظل أمرا حتميا لتحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديا وتشاطر الازدهار الاقتصادي.

إن رؤية أفغانستان للدفع قُدما بالأهداف الاقتصادية الإقليمية، سواء من حيث دورها بوصفها تقع في مكان وسط بين آسيا وموقع موردي الطاقة في آسيا الوسطى ومستهلكي الطاقة في جنوب آسيا، أو من خلال تزايد عدد الاتفاقات المتعلقة بعبور الحدود لتقاسم الخدمات في مجال الصحة والتنمية الريفية والتدريب، هي أهداف مرتبطة بخطتها الاقتصادية من أجل عقد التحول. إن مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي السادس المعني بأفغانستان والذي انعقد في وقت سابق من هذا الشهر في كابل،

أسهب أيضا في الشرح بشأن طرق التنمية وتوطيد الشراكة نحو تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي في أفغانستان وفي جميع أرجاء المنطقة. نتطلع قدما إلى الاجتماع المقبل على المستوى الوزاري لعملية قلب آسيا – إسطنبول بشأن الأمن والتعاون الإقليميين، الذي سيعقد في إسلام أباد كونه يمثل خطوة هامة أخرى صوب تعزيز بناء الثقة والشراكة في المنطقة.

إننا إذ ندنو من ذكرى إنشاء حكومة الوحدة الوطنية الأولى، يجري إيلاء اهتمام كبير لضمان التنفيذ الفعال للإصلاحات الحيوية لتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين إدارة الحكم، والقضاء على الفساد، وإدخال إصلاحات انتخابية، وحماية حقوق الإنسان، لا سيما حقوق النساء. إن تعزيز الحكم الصالح حجر الزاوية في خطة إصلاح الحكومة. ومن بين الركائز الرئيسية لخطة الإصلاح العمل على التصدي بفعالية لآفة الفساد. إن المؤسسات التي أنشأتها الحكومة، من قبيل لجنة المشتريات الوطنية، وإعادة التنظيم الشاملة، واستعراض المحكمة العُليا والتدابير التي تتعلق بالمؤسسات والأفراد المتورطين في الفساد، كلها جوهرية لعملية التحول في جهود مكافحة الفساد وتفضي إلى نتائج عملية وقابلة للقياس.

كذلك تتضمن جهود حكومة الوحدة الوطنية لمكافحة الفساد طائفة من التدابير الهامة للتصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات، لما لها من آثار شاملة على الاقتصاد، والدولة، والمجتمع وسيادة القانون في جميع أرجاء البلد. فالحكومة لا تركز فقط على كبح هذا الاتجار غير المشروع ولكنها تركز أيضا على التصدي لجميع القنوات المالية التي توفر أساسا للشبكات الإجرامية لربطها على جميع الصعد الإقليمية والعالمية. ولتحقيق ذلك الهدف، شكلت الحكومة لجنة مشتركة بين الوزارات لإحكام القبضة على تجارة المخدرات والفساد المالي المرتبط بها.

لتعزيز عملية الإصلاح، اتخذت حكومة الوحدة الوطنية خطوات هامة لتنقيح قانون الانتخابات وقدمت اقتراحها بشأن إصلاح الحكومة. وتتضمن توصيات اللجنة تخصيص ثلث مقاعد البرلمان البالغة ٢٥٠ مقعدا للأحزاب السياسية، وإعادة هيكلة المفوضية المستقلة للانتخابات؛ وإنشاء نظام واضح لتحديد هوية الناخبين قبل الذهاب إلى صناديق الاقتراع في المستقبل، والانتقال إلى نظام انتخابي يقسم المحافظات إلى مناطق تصويت صغيرة يمكن حصرها في حالة وقوع تزوير. إن التنفيذ الصحيح لعملية الإصلاح تلك سيحقق التغيرات اللازمة عن طريق ضمان انتخابات حرة ونزيهة في المستقبل. ولتجسيد تلك الإصلاحات تم تنقيح قانون الانتخابات في وقت سابق من هذا الأسبوع بموجب مرسوم رئاسي ووضع جدول زمني للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات، وسوف يتم الإعلان عنه أيضا في المستقبل القريب.

إن شراكة أفغانستان مع المجتمع الدولي ما انفكت بالغة الأهمية لمنجزات أفغانستان التي تحققت خلال السنوات الـ ١٤ الماضية، وجوهرية لتحقيق الهدف الدائم المتمثل في السلم والازدهار والاستقرار في السنوات المقبلة، فمن دون إشراك المجتمع الدولي والأمم المتحدة، سواء أكان ذلك في شكل مساعدة أو في شكل تقديم الخبرة الفنية، أو تضحيات الجنود أو الموظفين المدنيين، ما كان للتقدم الذي تحقق في أفغانستان أن يكون ممكنا اليوم. والشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية ممتنان لذلك، ويقران بمساهمات المجتمع الدولي ككل، ولا سيما شركاء أفغانستان.

إن دور الأمم المتحدة كان أساسيا في أفغانستان طيلة السنوات الـ ١٤ الماضية، ليس فقط من حيث تنسيق الأنشطة المدنية الدولية لتوطيد السلم والأمن، بل أيضا في دعم الحكومة في جميع مجالات الاستقرار السياسي، والحكم الصالح، وبناء المؤسسات، وتنسيق المساعدة، وحقوق الإنسان وتنسيق الاحتياجات الإنسانية.

وشرعت اللجنة الثلاثية وحكومة أفغانستان في عملية إعادة تقييم شاملة لدور جميع كيانات الأمم المتحدة وهياكلها

وأنشطتها في أفغانستان. ويسعدني أن أقول إن السيد هيسوم قام بدور مهم مع زملائه في دفع تلك العملية إلى الأمام. وفحصت اللجنة مشاركة الأمم المتحدة في البلد، مع التركيز على المجالات التي تضيف فيها الأمم المتحدة قيمة أكبر ولضمان أن تعمل الأمم المتحدة على تحقيق الاستفادة القصوى من دعم المجتمع الدولي لأفغانستان وشعبها.

وقد تركزت المناقشات على ثلاثة مواضيع: مبدأ الأمم المتحدة للمشاركة، والتزام الحكومة وواجباتها، ووجود الأمم المتحدة في أفغانستان في المستقبل. وتثق الحكومة بأن نتائج تلك الجهود ستوفر للبلد ومجلس الأمن والأمم المتحدة إطاراً للمشاركة الفعالة لجميع أنشطة الأمم المتحدة وكياناتها، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة وجميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في أفغانستان. وإطار المراجعة سيسمح ببدء علاقة جديدة بين أفغانستان والأمم المتحدة في السنوات القادمة.

إن نجاح عقد التحول يستند بقوة إلى المشاركة والدعم المتواصلين لشركائنا الدوليين، لا اليوم فحسب بل وفي المستقبل. ولتحقيق ذلك الهدف، فإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال اجتماع كبار المسؤولين في وقت سابق من هذا الشهر بشأن تجديد إطار المساءلة المتبادلة يمثل معلماً هاماً في علاقة أفغانستان مع المجتمع الدولي. وأفغانستان تتطلع إلى المؤتمرين القادمين بشأن أفغانستان في وارسو وبروكسل.

ومع أن الكثير قد تحقق في أفغانستان، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين معالجته. وكما أشار الرئيس غني، سيكون عام ٢٠١٥ اختباراً لإرادة أفغانستان وقدرتها كأمة على معالجة الإصلاحات في كل القطاعات - الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والانتخابية. وأود أن أؤكد مجدداً أن أفغانستان تواجه تحديات عديدة؛ لكن أثبت البلد والشعب مراراً وتكراراً أنه يريد السلام لا الصراع والتقدم لا القمع والوحدة لا التشرذم والطائفية، والازدهار لا العداء والنمو الشامل للجميع لا العزلة.

اليوم، هناك مجتمع مدني نابض بالحياة في أفغانستان، ووسائط إعلام حرة، ومؤشرات اجتماعية أفضل وانتقال ديمقراطي ناجح للسلطة، ويشير كل ذلك إلى أن هناك إمكانية كبيرة لوضع عقود الخراب الثلاثة الأخيرة وراءنا والمضي قدماً. وبغية القيام بذلك، يجب أن تحمي أفغانستان المكاسب التي تحققت خلال الأعوام الأربعة عشر الأخيرة، وأن تقيم جبهة موحدة ضد كل العملاء الذين يعملون على زعزعة استقرار البلاد. ودور جيراننا في المنطقة، فضلاً عن المجتمع الدولي، أساسي في دعم أفغانستان خلال عقد تحولها لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد أويارزون مارشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد هيسوم، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وسفير أفغانستان.

وإسبانيا تعرب عن تأييدها التام للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

ويشرفني أن ينضم إلي وفد هام من مجلس الشيوخ الإسباني، برئاسة رئيس لجنة الشؤون الخارجية، رغبة في الحصول على فهم أفضل ومباشر لعمل مجلس الأمن.

نرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة أفغانستان منذ الجلسة السابقة بشأن أفغانستان (انظر S/PV.7467) من أجل التعامل مع المشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجه البلاد والمضي قدماً على طريق الإصلاح الذي قرر الأفغان أنفسهم أن يسلكوه، وهو الطريق الذي يكفل لهم

استمرار الحصول على دعم المجتمع الدولي. ونشيد بالتقدم المحرز في العملية الانتقالية السياسية التي توشك على الانتهاء، وتلبية الاستحقاقات الهامة لقيادة المؤسسات الأفغانية الرئيسية، على المستويين المركزي والمحلي على السواء. ونشجع الأفغان على استكمال تلك العملية والبناء عليها.

وأود أن أشير بصورة خاصة إلى التقدم المحرز في مجال الإصلاح الانتخابي. فقد قدمت اللجنة الخاصة للإصلاح الانتخابي بعد إعادة إنشائها مجموعة أولية من التوصيات. وهذا مجال حيوي هام، ونرحب بمبادرة الممثل الخاص بإيلائه الأولوية التي يستحقها.

ونفس الشيء يمكن أن يقال عن التدابير المتخذة حتى الآن لتنفيذ برنامج الإصلاحات المعد في مؤتمر لندن، بما فيها تلك المتعلقة بالمساءلة ومكافحة الفساد. ومعدل ترجمة تلك الإصلاحات إلى نتائج ملموسة يبين مستوى التزام الحكومة. ومرة أخرى، أود أن أكرر أن الرئيس غني وحكومة الوحدة الوطنية يحظيان بدعم إسبانيا الكامل في تلك العملية التي سيظل الأفغان أنفسهم يقودونها ويملكونها.

نرحب أيضا بارتياح حذر بالمعلومات الإيجابية التي قدمها السيد فيدوتوف فيما يتعلق بإنتاج الخشخاش والقضاء على المحاصيل، فضلاً عن تقييماته الإيجابية للجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية. كما نشاركه والسلطات الأفغانية القلق إزاء المشكلة الخطيرة المتمثلة في زراعة المخدرات واستهلاكها في أفغانستان. ولا شك أن تلك ليست مشكلة أفغانية حصراً، ولكن تأثيرها الخطير على البلاد يتطلب أقصى اهتمامنا ودعمنا للإجراءات التي تتخذها الحكومة الأفغانية.

إننا نشعر بالقلق إزاء الجمود في عملية السلام والمصالحة في أفغانستان في مواجهة الاحتمالات الواعدة التي برزت في أعقاب الاجتماع المعقود في ٧ تموز/يوليه في باكستان، والتي رحب بها مجلس الأمن على الفور في بيان صحفي (SC/11967). ومنذ ذلك الحين، كان الإلغاء المحبط لجولة ثانية من الاتصالات. ونحث على مواصلة المسار المتخذ في أقرب وقت ممكن. والدعم والتضامن والتشاور مع البلدان المجاورة أمر حيوي وينبغي أن يكون أولوية. ومن هذه القاعة، نوجه نداء عاجلاً لهذا الغرض. ويقلقنا خصوصاً، كما أشار الأمين العام في تقريره (S/2015/684)، استمرار الهجمات في النمو من حيث شدتها ونطاقها الجغرافي، كما لوحظ تزايد الهجمات العشوائية في كابل وغيرها من المدن في الأشهر الأخيرة. فالعنف والإرهاب، وخاصة عند ممارستهما بشكل عشوائي ضد السكان المدنيين العزل، ليسا سبيلاً إلى الأمام، ولن يكونا كذلك أبداً.

ونود أن نعرب مرة أخرى عن دعمنا للعمل والتضحيات التي تبذلها قوات الأمن الوطنية الأفغانية في مواجهة هجمات المسلحين الذين يسعون إلى إضعاف الحكومة. كما أود أن أؤكد مجدداً التزام إسبانيا بدعم القوات والأجهزة الأمنية الأفغانية، والذي يتجلى من خلال مشاركتنا في بعثة الدعم الحازم، التي توفر التدريب الأمني والمستشارين والمساعدة.

في مجال المرأة والسلام والأمن، نرحب بتقديم الرئيس غني، في ٣٠ حزيران/يونيه، خطة عمل وطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٢. وتكرس الخطة تعهدات الحكومة فيما يتعلق بإسناد دور متزايد للمرأة الأفغانية في مجالات المشاركة والحماية والوقاية والإغاثة والإنعاش – وهي الأركان الأربعة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن الأهمية بمكان مواصلة العمل في ذلك المجال لتحقيق التنفيذ الكامل لأحكام القرار ومواصلة تعزيز حقوق النساء والفتيات وحمايتها.

ونرحب أيضا بالخطوات التي تستحق الثناء التي اتخذتها الحكومة لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة الوطنية، مثل التوقيع على خطة العمل الوطنية لعام ٢٠١١، واعتماد خارطة الطريق. ومع ذلك، فإنه لا يزال

هناك الكثير مما ينبغي عمله. وما زال الأطفال هم الأكثر تضررا من النزاع في أفغانستان، ولا يزال تجنيدهم واحتجازهم وحرمانهم من الحق في الرعاية الصحية والتعليم مستمرا. ومن الأهمية بمكان أن نواصل المطالبة بمحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال وغيرها من الانتهاكات، دون أن ننسى تلك الحالات التي ما زالت تحدث، لسوء الحظ، داخل الشرطة الوطنية الأفغانية والشرطة المحلية الأفغانية. ومن الضروري أيضا إنشاء وحدات لحماية الطفل في جميع مراكز الشرطة، وإنهاء الاحتجاز غير القانوني للأطفال، ووضع برامج إعادة الإدماج والتأهيل.

وأخيرا – ويكتسي هذا أهمية بالغة بالنسبة لإسبانيا بوصفها قائمة على الصياغة – نحن نرحب باكتمال عمل لجنة الاستعراض الثلاثي المؤلفة من ممثلين عن الحكومة الأفغانية، وبعثة الأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، والجهات المانحة، التي ما برحت تعمل في كابل خلال الشهور القليلة الماضية، عملا بالقرار ٢٢/١٠، (٢٠١٥). ونرحب بالطابع الشامل للعمل الذي تم تحقيقه والالتزام الذي أظهرته الأطراف جميعها تحت القيادة الأفغانية. وكما طلب مجلس الأمن، فقد أتاح ذلك التحليل زيادة التنسيق على نحو أفضل بين إجراءات الأمم المتحدة وهياكلها في أفغانستان وأنشطة الجهات المانحة، مع الأخذ في الاعتبار الأولويات التي تقررها الحكومة نفسها. وستغذي استنتاجات اللجنة تفكير المجلس وعمله عندما يحين الوقت للنظر في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون الإعراب عن تقديري العميق للسفير تانين على العمل الممتاز الذي اضطلع به في السنوات الأخيرة، ممثلا لبلده وخدمةً للمنظمة. بالنسبة إلى إسبانيا، إنه لمن دواعي الشرف أن تكون القائمة على الصياغة بشأن أفغانستان، ويسرني أنه سيواصل العمل معنا في إطار منظومة الأمم المتحدة. نحن نتمنى له كل التوفيق.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2015/684)، وعلى تزويد المجلس بتقرير لجنة الاستعراض الثلاثي المعنية بأنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان (S/2015/713، المرفق). ونرحب بالإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام هايسوم والمدير التنفيذي فيدوتوف.

أود أيضا أن أشيد بالسفير تانين في آخر مناقشة يشارك فيها. فقد مثل بلده بشكل يثير الإعجاب خلال فترة انتقالية حرجة، وهو يترك منصبه بينما تدخل أفغانستان عقد التحول، وتتولى كامل المسؤولية عن شؤونها الداخلية. وأتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد.

أود أن أتشاطر كلمات مدرس وجد نفسه في خضم عملية تفجير انتحاري في جلال أباد – تفجير أودى بحياة ٣٢ شخصا. وبينما كان على سرير الشفاء في المستشفى، قال المدرس: ''إن الموت لا يخيفني، ولكن لو مت، ماذا سيحدث لأولادي؟'' هذه الكلمات من مقابلة مع الأمم المتحدة في نيسان/أبريل. كان يمكن أن يقولها أي والد، في أي مكان في العالم. صدى لخوف مشترك – الخوف من أن لا ينشأ أطفالنا آمنين أو أصحاء أو سعيدين.

للأسف، وكما يبين تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين (S/2015/453) بأنه ما زال يتعين القضاء على الخوف بالنسبة للجميع في أفغانستان. فقد قتل ما يزيد على ١ ٥٠٠ من المدنيين في أفغانستان بين كانون الثاني/يناير ونهاية حزيران/ يونيه؛ وكان خمسهم من الأطفال. أن العنف يقوض آفاق أفغانستان في الازدهار وتحسين الفرص للجميع. ويضر بتعليم الأطفال، ويحد من حقوق النساء والفتيات، ويجعل من العسير ضمان تحقيق التسوية السياسية التي تمس الحاجة إليها من أجل أفغانستان مستقرة وآمنة.

ما الذي يمكننا القيام به، كمجلس، لدعم الحكومة الأفغانية والعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم

المساعدة إلى أفغانستان؟ ينبغي لنا أن نواصل التركيز على أفغانستان والتمحور على ثلاثة أشياء: الأمن والسياسة والشعب.

أولا، يجب أن نحافظ على دعمنا لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وكما بين القتال الجاري حاليا في هلمند، فإن التحدي الذي يواجهونه يتعاظم. ولكنهم يبرهنون أيضا على أنهم قادرون على التصدي له والقيام بالمزيد. وأنا أحيي ما أبدوه من شجاعة وتضحية. وتساهم المملكة المتحدة بمبلغ ١١٠ ملايين دولار كل سنة، وحتى عام ٢٠١٧ على الأقل، من أجل دعم الجهود المستمرة التي تبذلها المؤسسات الأمنية الأفغانية، ونحن فخورون بالتزامنا تجاه أكاديمية ضباط الجيش الوطني الأفغاني، التي سوف تخرج أول فوج من الضابطات خلال فصل الصيف. وأحث الدول الأعضاء على مواصلة تقديم دعمها الحيوي للقوات الوطنية الأفغانية.

ومع ذلك، لن يكون للأمن قيمة كبيرة دون تسوية سياسية قوية يرتكز عليها. ونرحب بالتزام الرئيس غني بالسلام والالتزام الذي تعهدت به باكستان وغيرها من دول المنطقة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية. وكانت محادثات مري في تموز/يوليه خطوة هامة نحو تحقيق ذلك الهدف. لذلك، فلنحث جميع الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات إن عملية السلام هي السبيل الوحيد إلى تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، وينبغي للمجلس أن يقدم دعمه الكامل لها.

كما ينبغي أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالتقدم الذي أحرزته حكومة الوحدة الوطنية خلال السنة الأولى من ولايتها. وعرضت الحكومة إنجازاتها في اجتماع لكبار المسؤولين عقد في وقت سابق من هذا الشهر. وتشمل تلك الإنجازات الاتفاق على خطة للإصلاح الاقتصادي على المستوى الكلي مع صندوق النقد الدولي والالتزام بها، التصدي للإفلات من العقاب من خلال إعادة فتح قضايا الاحتيال في مصرف كابل، والموافقة على استثمارات ضخمة جديدة في مجال نقل الطاقة.

وتم القيام بكل هذه الأمور في مواجهة الظروف الصعبة. وهناك الكثير مما ينبغي عمله.لذلك، فلنظهر دعمنا لحكومة الوحدة الوطنية ونساعدها على تحقيق خطتها الطموحة. هناك نقاط مرجعية هامة للقياس في العام المقبل، مثل توفير فرص العمل - بما في ذلك للنساء - وتحسين الاستقرار المالي وتوفير خدمات تعليمية وصحية أفضل. كل تلك الأمور ستساعد أفغانستان لكي تعرض قضيتها من أجل استمرار الدعم الدولي خلال الاجتماعات الوزارية العام القادم، والأهم من ذلك، أن تبين أنها تفي بوعودها لشعبها.

والبلدان المجاورة لأفغانستان أيضا لها مصلحة واضحة في دعم حكومة الوحدة الوطنية. ويكتسي التعاون الاقتصادي - بما في ذلك التجارة، والطاقة، والبنية التحتية - أهمية حاسمة للازدهار في أفغانستان والمنطقة. وستكون المملكة المتحدة إلى جانبهم لدعم العملية، ولكن لن يتسنى تحقيق ذلك التحول إلا إذا تساوى طموح الآخرين مع طموح أفغانستان نحو شراكة أوروبية - آسيوية مثمرة.

وأود أن اختتم بياني بشعب أفغانستان. ولفترة طويلة جدا الآن، تأتي قصص مثل قصة المدرس في جلال أباد كي تجسد انطباعاتنا عن أفغانستان. ولكن مقابل كل ضحية، هناك عدد كبير جدا من الآخرين الذي لم نسمع قصصهم. مثل السيدة ماهجابين من هرات، التي افتتحت في سن ٤١، وبلا تعليم نظامي، مشروعها التجاري الأول. وهي تعكف الآن على تدريس إبنتها في الجامعة. أو سهيلة، التي، بفضل منظمة إنقاذ الطفولة، ذهبت إلى المدرسة للمرة الأولى، مثلها مثل عدد كبير جدا من الفتيات الأفغانيات. أو قصة عقيلة أسيفي التي كرمتها هذا الأسبوع تحديدا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لجهودها التي لا تعرف الكلل من أجل تعليم للاجئين.

إن قصص هؤلاء الناس من أفغانستان التي تؤكد سبب أهمية البالغة التي يكتسيه إحراز التقدم بشأن الأمن والتسوية السياسية. وإذا أردنا أن نسمع المزيد منها، فيجب أن نفعل كل ما بوسعنا لتقديم الدعم لأفغانستان. ولا يمكن أن نسمح بإسكاتهم.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر للممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هايسوم، والسيد يوري فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما أغتنم هذه الفرصة لكي أسجل تقديرنا للسيد هايسوم، وجميع أفراد وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على تفانيهم في أداء واجباتهم في ظل ظروف صعبة.

أشكر السفير. تانين على عمله الرائع، وأتمنى له النجاح في منصبه الجديد.

أود أن أبدأ بتكرار دعم ماليزيا القوي لجهود المصالحة وإعادة الإدماج التي تبذلها حكومة أفغانستان. كما نثني على استمرار التزام حكومة أفغانستان وجهودها المبذولة لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية المتزايدة، التي يواجهها البلد. ونعتبر ذلك شهادة قوية على تطلع أفغانستان إلى تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار، مما من شأنه الإسهام بشكل إيجابي في استقرار المنطقة.

ومن دواعي سرور ماليزيا أيضا إحاطتها علما بالتقدم المشجع الذي أحرز في مجال إصلاح النظام الانتخابي، وخاصة فيما يتعلق بإعادة إنشاء اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي خلال شهر تموز/يوليه، فضلا عن تقديم توصياتها الشهر الماضي. ومما يشجعنا أيضا مختلف الاستراتيجيات التي أعلنت عنها السلطات الأفغانية، التي تبين عزم الحكومة على إجراء الإصلاحات. ونحث الحكومة على التعجيل بتنفيذ الاستراتيجيات التي ستعزز في رأينا قدرات المؤسسات الوطنية.

وفيما يتعلق بمحادثات السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، وبينما كان من المؤسف تأجيل الجولة الثانية من المحادثات التي كان من المقرر إجراؤها في ٣١ تموز/ يوليه، أحيا انتهاء حركة طالبان من المرحلة الانتقالية قبل يومين فقط، مرة أخرى آمالنا. إن ماليزيا تؤكد مجددا بأن التسوية السياسية السلمية هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في البلد. ولا نزال نأمل في يجري استئناف المحادثات في المستقبل القريب.

وعلى الرغم من العديد من التطورات الإيجابية والجديرة بالذكر، لا تزال ماليزيا قلقة جراء الحالة الأمنية في البلد. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2015/713)، فقد توسع الصراع في أفغانستان من حيث ضراوته ونطاقه الجغرافي، طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، أدت الزيادة الكبيرة في حوادث العنف بين تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والجماعات التابعة له، وحركة طالبان، إلى المزيد من المصاعب التي يعاني منها الشعب الأفغاني، فضلا عن وقوع خسائر في أرواح المدنيين الأبرياء. ولا يزال الأطفال على وجه الخصوص، يتأثرون بشدة جراء تصاعد الصراع.

وباعتبار أفغانستان بلدا يشارك في حملة الأمين العام، أطفال لا جنود، فإنها قد اتخذت العديد من الخطوات المحمودة، لضمان خلو صفوف قوات الأمن الوطني لديها من الأطفال. وبالإضافة إلى تجريم تجنيد الأطفال في قوات الأمن الوطنية الأفغانية، تعكف الحكومة أيضا على صياغة مبادئ توجيهية لتحديد السن، نأمل أن يجري التصديق عليها قريبا ونشرها على نطاق واسع. لكن ماليزيا يساورها القلق أيضا، بسبب تسجيل الصراعات في أفغانستان خلال الفترة التي يغطيها التقرير الحالي، ووقوع أكبر عدد من الضحايا من الأطفال، منذ إنشاء آلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ في عام ٢٠٠٩. كما تشكل الزيادة الكبيرة الحاصلة في عدد الهجمات

على المدارس والعاملين في مجال التعليم وتيرة تبعث على القلق أيضا، تحول دون الحصول على التعليم، والعودة إلى الحياة الطبيعية. وفي هذا الصدد، فإننا نحث الحكومة على مواصلة التزامها بالتنفيذ الكامل لخطة عملها وخارطة طريقها لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم.

وتعتقد ماليزيا بأنه لا يزال يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هذه المرحلة مواصلة تقديم دعمهما وتشجيعهما ومساعدتهما إلى أفغانستان، من خلال جهود التعمير وإعادة التنمية بغية إعادة بناء البلد. وفي نفس الوقت، من المهم للغاية أن تتواءم الأنشطة السياسية والإنمائية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل أكبر، مع الأولويات التي وضعتها الحكومة الأفغانية.

في هذا السياق، من دواعي سرور ماليزيا الإحاطة علما بانتهاء لجنة الاستعراض الثلاثية من أعمالها بنجاح. وقدم تقرير اللجنة تقييمات واقعية ورؤى هامة فيما يخص عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وفريق الأمم المتحدة القطري في أفغانستان. والأهم من ذلك، أن التقرير يتضمن توصيات بناءة، تعتبر حاسمة لتعظيم إمكانات كل جهود وموارد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وتتطلع ماليزيا إلى التداول بشأن هذه التوصيات وتنفيذها في نهاية المطاف، مما سيمكننا بالتالي، من الاستفادة من المزايا النسبية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لدعم عمليات إعادة الإعمار وإعادة البناء في أفغانستان.

وتشيد ماليزيا بالتقدم الإيجابي الذي أحرز في الجهود الجارية الرامية لمكافحة المخدرات في أفغانستان. ويشكل على وجه الخصوص، التقدم الكبير المحرز في القضاء على زراعة الأفيون، والجهود المكثفة المبذولة في مجال إنفاذ القانون، من أجل التصدي لمكافحة المخدرات غير المشروعة، مظهرا من مظاهر عزم حكومة أفغانستان على مكافحة المخدرات. ويسرنا أن نشير إلى التعاون الوثيق بين حكومة أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي هذا السياق، يمثل إنشاء نظام للإبلاغ عن المخدرات في أفغانستان، خطوة هامة في اتجاه تبسيط وتعزيز تنسيق الجهود الجارية المبذولة لمكافحة المخدرات في أفغانستان. وبالمثل، فإن مبادرة التعبئة الوطنية ضد المخدرات التي أطلقتها مؤخرا الحكومة الأفغانية والمكتب هي أيضا جهد مشكور، لمعالجة مشكلة المخدرات غير المشروعة، بطريقة شاملة، عن طريق إشراك جميع شرائح المجتمع.

ومن دواعي سرور ماليزيا مواصلة البعثة وحكومة أفغانستان الحفاظ على شراكة وثيقة، وهو أمر حيوي لضمان تحقيق السلام والاستقرار المستدام في البلد. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى المزيد من التعاون المثمر والفعال داخل البلد المضيف، ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

إسمحوا لي أن أختتم بإعادة تأكيد التزام ماليزيا الحقيقي بدعم الحكومة الأفغانية في جهودها لتحقيق السلام والأمن والاستقرار.

السيد فان بوهمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشكر الممثل الخاص هايسوم والمدير التنفيذي فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما نشكر ونعرب عن تهانينا القلبية للسفير تانين على العمل الذي قام به في أفغانستان، ولكامل الدول الأعضاء بشكل أوسع، خلال الفترة التي قضاها في نيويورك. ونتمنى له التوفيق في مهمته الجديدة.

تواصل نيوزيلندا دعمها لأفغانستان، حكومة وشعبا، ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. لقد اضطرت أفغانستان لمواجهة تحديات كبيرة جدا على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية والتعامل معها. ونحن نثني على كل الذين ساعدوا في قيادة البلد لإخراجه من مرحلة دولة ينعدم فيها القانون قدمت الملاذ لأولئك الذين أسقطوا برجي مركز التجارة العالمي، إلى دولة أكثر استقرارا كما نراها اليوم.

عندما نتذكر ذلك السياق الأوسع، لا يسعنا سوى الإشادة بصمود الشعب الأفغاني وعزمه على الاستمرار في العيش في بلده، بغض النظر عن خلافاته الداخلية. كما نشيد أيضا بقادة أفغانستان على استمرارهم في العمل من خلال تحديات ترتيبات تقاسم السلطة، التي التزموا بها لما فيه خير شعبهم. ونحيي شجاعة وتفاني قوات الأمن الوطنية الأفغانية، التي أخذت على عاتقها مواجهة التحدي المتمثل في تأمين سلامة الوطن وشعبه.

بناء على ما سبق ذكره، فإننا ندرك بأنه في ظل البيئة الأمنية الحالية، فإنه من الصعب بشكل متزايد الحفاظ على وتيرة التقدم، كما أوضح لنا المدير التنفيذي هايسوم. ومع ذلك، يجب أن يستمر هذا الجهد، لتحقيق ما فيه الخير لكل الشعب الأفغاني، ولا سيما النساء الأفغانيات، اللائي يقع عليهن دور أساسي يتعين عليهن القيام به من أجل مستقبل أفغانستان.

إننا ندرك أن تغيير القيادة قد عقّد البنية الداخلية لحركة طالبان، وصعّب على الحكومة مواصلة عملية السلام التي كانت قد شرعت فيها بشجاعة، رغم المحاولات التي جرت داخل البلد وخارج حدوده، لإفشال عملية المصالحة الوطنية التي لا غنى عنها لتحقيق مستقبل سلمي وآمن. إن نيوزيلندا تؤيد تماما سعي حكومة أفغانستان للمصالحة، ونحن نشجعها على مواصلة المسيرة. للأسف، هناك الآن تطور جديد في الصراع على السلطة، حيث تسعى حركة طالبان وتنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وغيرهم من الجماعات المرتبطة بهم، بشكل متزايد إلى الهيمنة على الصعيدين الإقليمي والوطني. ويضع هذا أيضا عبئا ثقيلا على قوات الأمن الوطنية الأفغانية والسكان المدنيين.

وفي الوقت نفسه، كما أوجز السيد فيدوتوف بتفاصيل دقيقة، تتطلب زراعة المخدرات والتجارة بها، والإجرام المرتبط بهما، مثل غسيل الأموال والفساد والتمويل، فرض مزيد من الضغوط على هياكل الإدارة المحلية والإقليمية والوطنية. إن ذلك يقوض الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية ورفاه المجتمع في بلد أقل قدرة من معظم البلدان على مواجهة هذه الضغوط.

وإزاء هذه الخلفية، من المهم الحفاظ على سلامة وفعالية نُظم الجزاءات المفروضة على حركة طالبان وتنظيم القاعدة. ونحن بحاجة كمجلس، للتفكير مليا كيف يمكننا استخدام نظام الجزاءات التي فرضتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) لتقديم دعم أفضل لجهود السلام والمصالحة في أفغانستان. إن نيوزيلندا تشجع زيادة استخدام إجراءات الاستثناء من حظر السفر، حين يكون الغرض من السفر تمكين الأفراد المدرجين في قوائم الجزاءات من المشاركة في مفاوضات السلام.

وبصفتي رئيس اللجنة ١٩٨٨، أقر بضرورة ضمان أن عمليات اللجنة تدعم هذه المشاركة.

وفي الوقت نفسه، علينا أن نتوخى الصراحة بشأن أولئك المرتبطين بحركة الطالبان الذين لا يبدون اهتماما حقيقيا بالسلام بل يستفيدون من عدم الاستقرار الحالي. لهؤلاء الأشخاص مصالح مالية في تجارة المخدرات وأنشطة التعدين غير المشروعة، وإنني أشجع الدول الأعضاء على تقديم طلبات الإدراج إلى اللجنة بخصوص هؤلاء الأفراد والكيانات.

أفغانستان بحاجة إلى الدعم الواضح والموحد من جانب هذا المجلس والمجتمع الدولي. تشكل البعثة دليلا ملموسا على ذلك الدعم. يمكن لعمل البعثة وتقديم الدعم الدولي جيد التنسيق إلى أفغانستان أن يساعد الحكومة الأفغانية في إرساء الأسس السياسية والأمنية اللازمة لمضي البلد قدما بطريقة مستدامة مناسبة.

وفي الوقت نفسه، ندرك أن أعمال الأمم المتحدة في أفغانستان – أعمال البعثة ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع – ملائمة لتحقيق الغرض وتتسم بالتنسيق ويجري الاضطلاع بها بالترادف مع ما تضطلع به الحكومة الأفغانية ومجتمع المانحين من أعمال. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بتقرير الأمين العام عن لجنة الاستعراض الثلاثي (S/2015/713، المرفق)، على النحو المطلوب في الفقرة ٤٨ من القرار ٢٢١٠ (٢٠١٥) الذي اتخذناه من فورنا. ستسترشد به المناقشات المقبلة بشأن دور الأمم المتحدة في أفغانستان.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): أود، السيد الرئيس، أن أشكركم على عقد مناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان. ونود أيضا أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هايسوم، على إحاطته الإعلامية، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، على البيان الذي أدلى به.

عام ٢٠١٥ هو أول عام في المرحلة الانتقالية في أفغانستان البالغ مدتها ١٠ سنوات. منذ بداية العام، بذلت الحكومة الأفغانية جهدا للحفاظ على الاستقرار الوطني ولا تزال ملتزمة بتعزيز التنمية الاقتصادية في أفغانستان والنهوض بسيادة القانون وتحقيق نتائج إيجابية. لا تزال عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد تواجه تحديات وتعقيدات وتتطلب بذل جهود طويلة الأجل من جانب مختلف القطاعات في أفغانستان. وثمة حاجة أيضا إلى مساعدة ودعم المجتمع الدولي استنادا إلى احترام سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

وأود أن أشدد على النقاط التالية: أولا، تؤيد الصين حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية في الممارسة الفعلية للسلطة وفي تعزيز قدرتها على ضمان الإدارة الوطنية. وخلال عام تقريبا منذ تولت حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية السلطة، تحققت نتائج إيجابية في المجالات السياسية والمتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبسيادة القانون في أفغانستان. هذا أمر مشجع للغاية. غير أن الحكومة الأفغانية لا تزال تواجه العديد من التحديات فيما يتعلق بإدارة شؤون الدولة، وينبغي للمجتمع الدولي أن يمنحها الثقة والدعم الواجبين وأن يساعدها في تعزيز ممارستها لسلطتها وقدرتها على الحكم. ونأمل أن تعزز مختلف القطاعات في أفغانستان وحدة البلد، وتواصل تسوية الخلافات عبر الحوار والتشاور، وتظل ملتزمة بالصورة العامة لإعادة البناء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الوطني.

ثانيا، إن الصين على استعداد لمواصلة القيام بدور إيجابي في المضي قدما بعملية المصالحة الأفغانية. دأبت الصين على دعم عملية المصالحة هذه. ويسرنا أن نلاحظ أن الحكومة الأفغانية وحركة الطالبان عقدتا محادثات سلام رسمية في باكستان في تموز/يوليه. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها كل من أفغانستان وباكستان. وتأمل الصين أن يثمن الجانبان، أفغانستان وباكستان، ويحافظا على الزخم الإيجابي في العلاقات بين البلدين ويعززا التنسيق والتعاون في عملية المصالحة. والصين مستعدة للعمل مع الأطراف المعنية لمواصلة القيام بدور إيجابي وبناء في المضي قدما بعملية المصالحة الأفغانية.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة الحكومة الأفغانية في تعزيز إصلاح قطاع الأمن والحفاظ على الاستقرار الوطني. لا تزال الحالة في أفغانستان هشة، وتكرر وقوع حوادث أمنية أسفرت عن خسائر فادحة في صفوف المدنيين. خلال اجتماع مجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون في تموز/يوليه ٢٠١٥، قال الرئيس الصيني شي جين بينغ إن منظمة شنغهاي للتعاون بحاجة إلى الاستجابة على نحو مناسب للحالة الأفغانية وتعزيز التعاون مع أفغانستان في إصلاح القطاع الأمني ومساعدة قوات الأمن الأفغانية على

بناء قدرها. تؤيد الصين منظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية في ضوء الاحتياجات الأفغانية وستواصل مساعدة أفغانستان على بناء القدرات في قطاع الشرطة وقوات الأمن من أجل تحسين قدرها على التصدي للتحديات والتهديدات الأمنية والاضطلاع بدور أكثر إيجابية في مواصلة عمليتي المصالحة الوطنية وإعادة البناء الاقتصادي والنهوض بهما. ونأمل أن تعزز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمنظمات الدولية الأخرى في أفغانستان التنسيق مع البلد، وتقدم المزيد من المساهمات في تحسين المساعدة بجميع أنواعها وتسوية المسألة الأفغانية في نهاية المطاف.

رابعا، ترحب الصين بتعميق المشاركة التعاونية للمنظمات الإقليمية. إن تحقيق أفغانستان للسلام والازدهار من المصلحة المشتركة لبلدان المنطقة، لكن السلام والأمن في أفغانستان لا يمكن أن يتحققا بدون تعاون هذه البلدان ومشاركتها. تؤيد الصين أفغانستان في تحقيق أقصى استفادة من ميزاها النسبية من حيث الموقع الجغرافي والموارد وفي إيجاد بيئة جيدة لتعزيز تعاونها الاقتصادي في مجالات التجارة والطاقة والاتصالات. ونأمل أن تعزز بلدان المنطقة تعاونها وتصديها بفعالية للإرهاب والاتجار بالمخدرات وغير ذلك من التهديدات والتحديات المشتركة. وتأمل الصين أن يسفر الاجتماع الخامس لوزراء خارجية عملية قلب آسيا – اسطنبول عن نتائج إيجابية.

يصادف عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية الستين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وأفغانستان، وهو أيضا عام التعاون الودي بين الصين أفغانستان. سوف نواصل تعزيز الشراكة في مجال التعاون الاستراتيجي بين الصين أفغانستان، ونحن على أهبة الاستعداد لمساعدة الحكومة الأفغانية على تعجيل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية في إطار مبادرة طريق الحرير الجديد.

في ٢٦ أيلول/سبتمبر، ستعقد الصين وأفغانستان والولايات المتحدة بشكل مشترك اجتماعا رفيع المستوى بشأن بناء السلام في أفغانستان والتعاون الإقليمي. ونرحب بالمشاركة النشطة من جانب جميع الأطراف المعنية لكي نساهم معا في تحقيق السلام الدائم في أفغانستان في وقت مبكر.

السيدة أودوار (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هايسوم والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يوري فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما أشكر السفير الأفغاني ظاهر تانين على بيانه وأكرر عبارات الإشادة التي وجهت إليه وأتمنى له النجاح في دوره الجديد. تؤيد فرنسا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2015/684)، كان التقدم المحرز في أفغانستان من الناحية السياسية كبيرا. ونرحب بجهود حكومة الوحدة الوطنية الرامية إلى إحراز تقدم في الإصلاحات، ولا سيما الإصلاح الانتخابي. كما أن تعيين محافظ المصرف المركزي وقاض المحكمة العليا قراران هامان. ومما يستحق الإشادة أيضا التزام الحكومة بالمضي قدما بعملية السلام بالتشاور مع بلدان المنطقة. كان إجراء مناقشات في باكستان في بداية تموز/يوليه مع أصحاب المصلحة الرئيسيين تطورا إيجابيا في السعي إلى إيجاد حل سياسي دائم للصراع الأفغاني. وفي هذا الصدد، فإن دعم بلدان المنطقة حيوي الأهمية لكفالة نجاح عملية المصالحة الأفغانية وكذلك لضمان تهيئة الظروف لتحقيق التنمية المستدامة في أفغانستان.

لكن لا يزال هناك العديد من التحديات، ولا سيما في مجال الأمن. يواصل الصراع الانتشار، ويزداد مستوى العنف، والضحايا أساسا هم المدنيون. حققت قوات الأمن الأفغانية تقدما كبيرا، ويبدو أكثر فأكثر أنها في وضع يسمح لها بالتصدي للهجمات التي تشنها حركة الطالبان، والحفاظ

على سيطرتها على المراكز الحضرية الرئيسية في أفغانستان. غير أن ثمة حاجة إلى تعزيز قدراتها لأن الحالة لا تزال هشة في كابل وفي العديد من الولايات، كما رأينا في هجوم الطالبان الأخير على سجن في ولاية غزني لمساعدة السجناء على الهرب.

وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان، من الضروري أن يواصل المجتمع المدني والسلطات في أفغانستان جهود التعبئة، ولا سيما لصالح النساء والأطفال، وهم الفئة المتضررة بصورة خاصة من تفاقم الحالة الأمنية. ولذلك، فإننا نرحب باعتماد أفغانستان لخطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٢، وندعوها إلى مواصلة الجهود في هذا الميدان. ومن المهم أيضا أن يواصل المجتمع الدولي دعم أفغانستان في تنفيذ التزاماتها بحماية الأطفال في النزاع المسلح.

ومكافحة المخدرات والاقتصاد غير المشروع هي أيضا بين هذه التحديات. وكما ذكر السيد فيدوتوف، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به بشأن هذه المسألة التي تثير قلقا بالغا لدى فرنسا لأنها تشكل تهديدا مباشرا للأمن والتنمية في أفغانستان، ولصحة سكانها ولاستقرار المنطقة. ونشجع السلطات على مواصلة عملها في مكافحة المخدرات من خلال نهج شامل، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة، الذي نرحب بجهوده الجارية. وفرنسا حريصة على قيام الأمم المتحدة بدور أكبر في مجابهة هذا التحدي الرئيسي، ولا سيما في التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة المخدرات.

وفي هذا السياق الصعب، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يتوقف عن جهود التعبئة لكي يكون رفيقا لأفغانستان على الدرب نحو تحقيق مزيد من الاستقرار والرخاء والديمقراطية. ويجب الوفاء بالالتزامات التي قُطعت في مؤتمر لندن المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، حيث أن أفغانستان لا تزال تحتاج إلى دعم شركائها.

وبينما دخلت أفغانستان عقد التحول بصورة كاملة، فإن دور الأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولا يزال دورها في دعم الحكومة بالغ الأهمية، ولا سيما لتمكين السكان من الاستفادة من البرامج الحكومية والمساعدة الدولية. ولكن هذا الدور يجب أن يتطور ويتكيف. وفي هذا الصدد، نرحب بالاستعراض الثلاثي والتفكير الجاري حاليا على نحو مشترك بشأن التطور المستصوب للدعم الذي يمكن أن توفره بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمنظمة لذلك البلد.

وفي غضون ذلك، فإن فرنسا ستظل إلى جانب أفغانستان في إطار معاهدة الصداقة والتعاون الفرنسية - الأفغانية ومن خلال مساهمتها في التزام الاتحاد الأوروبي في أفغانستان، والذي يبلغ ١,٤ بليون يورو خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠.

في الختام، أحيي الجهود التي يبذلها جميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان والذين يعملون في ظل ظروف صعبة.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

إن تحقيق الأمن والديمقراطية والرخاء في أفغانستان يعتمد إلى حد كبير على نجاح عملية المصالحة في إطار استراتيجية شاملة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وشيلي تعرب عن تقديرها للجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل تسوية الخلافات العالقة مع حركة طالبان من خلال الحوار. وكان عقد أول اجتماع رسمي بين الطرفين في ٧ تموز/يوليه في باكستان تطورا إيجابيا. غير أننا نلاحظ مع القلق أن الصراع والأنشطة الإرهابية في ارتفاع، وما يترتب على ذلك من أثر على السكان المدنيين. وحركة طالبان يجب أن تبرهن على

التزامها بالحوار وعملية السلام وأن تنبذ العنف وتختار الحوار باعتباره الوسيلة الوحيدة للنهوض بمصالحها.

ونحن نشعر بالقلق إزاء تجنيد واستخدام الأطفال وتزايد الهجمات على المدارس والاستخدام العسكري للأطفال من جانب أطراف النزاع. ونعتقد أن المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح يمكن أن توفر إرشادات في هذا المجال. ونأمل أن يعالج الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح هذه المسألة على وجه السرعة وأن يدعم المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام في هذا الصدد ويشجع الحكومة على تنفيذها.

لقد كان إطلاق خطة العمل الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في ٣٠ حزيران/يونيه تطورا هاما. إذ أن المرأة الأفغانية ينبغي أن تكون عنصرا أساسيا في جميع الجهود الرامية إلى الحيلولة دون منع نشوب الصراعات وبناء السلام، ويجب أن تشارك في العملية الانتخابية ومؤسسات القانون والنظام. وإنشاء مجالس ممثلة للشرطيات يسهم بصورة جوهرية في تحقيق هذا المطمح.

والتماسك السياسي والاجتماعي على الصعيد الوطني ضروري في هذه المرحلة الهامة. وبينما نعي أن بعض الإصلاحات يمكن أن تنشأ عنها خلافات، فإن التقدم على طريق توطيد الديمقراطية والسلام في البلد يتطلب بذل جهود بناءة في جميع القطاعات وتعزيز الوحدة لإحباط سعي عدد صغير من الجهات الفاعلة التي تعمل على الاستفادة من الانقسامات السياسية. ومن الضروري أن تُبقي اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي على عملية التشاور جامعة وشاملة، وذلك بمشاركة المجتمع المدني والزعماء الدينيين إلى جانب الدعم اللازم من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإننا ندعم الحوار البناء الجاري بين البلدان المجاورة لأفغانستان لمكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات الذي يشكل مصدر تمويل له، وكذلك لحل المشاكل الثنائية. ومن المهم للغاية بناء العلاقات على أساس من الثقة والتعاون. ومن هذا المنطلق، نسلم أيضا بأهمية التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ونقدر الزيارة التي قام بها الأمين العام في المنطقة مؤخرا.

السيد الحمود (الأردن): أشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطتيهما الإعلاميتين، كما نود أن نشكر ممثل أفغانستان، السيد ظاهر تانين، على مداخلته ونتمنى له التوفيق والنجاح في تولي مهام منصبه الجديد.

إن التحسن النسبي الذي تشهده أفغانستان على عدة أصعدة، ومنها الحوكمة ومحاربة الفساد، والتي تسير بالتوازي مع جهود السلطات في بسط سيطرتها الأمنية على جميع أنحاء البلد، هي خطوات إيجابية في المسار الصحيح نحو تقدم البلد ولكن من الأهمية بمكان المحافظة على تلك المكتسبات والبناء عليها بشكل أكبر خلال المرحلة القادمة، وذلك عن طريق استكمال السلطات الأفغانية تنفيذها للبرامج الإصلاحية التي تم الإعلان عنها مسبقا والإسراع بها دون هوادة، كون موضوع هذه الإصلاحات يرتبط ارتباطا وثيقا بالواقع الأفغاني اليومي. ومن هذا المنطلق، نحث النخب السياسية الأفغانية على دعم خطط الحكومة للإصلاح ومساندتها عند تطبيقها.

كما أن الانتخابات البرلمانية القادمة ستشكل حجر زاوية في مستقبل البلد السياسي واستقراره، ونحث السلطات الأفغانية على الاستمرار في التحضير الجيد لهذه الانتخابات والعمل على إجرائها في أقرب وقت ممكن، استنادا للمعايير الدولية للنزاهة والديمقراطية.

مع استمرار تفاقم الأوضاع الأمنية الصعبة وفي ظل تزايد وتيرة الإرهاب هناك، والذي نتج عنه ارتفاع ملحوظ في معدل سقوط الضحايا من المدنيين الأفغان، لا بد من تعزيز قدرات القوات الأفغانية وتكثيف الدعم المقدم لها بكافة الوسائل الممكنة من قبل المجتمع الدولي. ويجب العمل على تلبيتها في المرحلة الحالية، وذلك لاستدامة قدرة القوات الأفغانية على الصمود وبسط سيطرتها بإحكام على كافة أراضيها والعمل على دحر الإرهاب هناك.

وبالتوازي مع العملية الأمنية الجارية، فإن من أهم عوامل تحقيق الاستقرار هو دعم وتفعيل عملية السلام والمصالحة الأفغانية والدفع قدما نحو تحقيقها من قبل أصحاب المصلحة والمعنيين بهذا الأمر، والذين نحثهم على السير قدما في هذا المسار والعمل على تذليل العقبات بهدف عقد المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

ومما لا شك فيه أنّ منظومة حقوق الانسان في أفغانستان، وإن حققت تقدما في هذا المجال، فهي لا تزال في حاجة إلى استراتيجية إصلاحية تقدمية متعددة الجوانب، تغطي جميع القطاعات، وخاصة ضمن الفئات الضعيفة والمستهدفة. ولا بد لهذه الاستراتيجية أن ترافقها حملات وطنية تهدف إلى توعية المواطنين بحقوقهم وبالقوانين الناظمة في هذا الخصوص. ونحث السلطات الأفغانية على العمل لضمان محاسبة جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة.

إن سعي أفغانستان لتعزيز العلاقات مع دول الإقليم وتطويرها والذي نتج عنه في الآونة الأخيرة تحسن ملموس في هذه العلاقات، وبخاصة ضمن المجالات الاقتصادية، يعدّ تحولا مهمّا نحو تعزيز العمل المشترك الذي سيعزز بدوره الأمن والاستقرار في المنطقة. وعليه، نحث دول جوار أفغانستان على الاستمرار في دعمها لها والتعاون معها، خاصة في ما يتعلق بالنواحي الأمنية، والعمل على تنشيط التعاون المشترك في مختلف المجالات ذات الصلة، ومنها مكافحة الاتجار بالمخدرات.

وفي هذا الصدد، يدعم الأردن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كما نؤكد على أهمية اتباع نهج شامل في مكافحة هذه الآفة في أفغانستان، وتكثيف الحملات المتعلقة بالتوعية المجتمعية وعلاج المدمنين، والتي تمثل جزءا من مكافحة مروجي هذه الآفة التي تقف في طريق تحقيق التقدم في أفغانستان.

وختاما، نثمّن جهود بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان على دعمها لجهود ارساء السلام في البلد هناك، وعلى قيامها بتنفيذ ولايتها باقتدار في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها أفغانستان.

السيد محمد زين (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فضلا عن السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما أشكر السفير تانين، الممثل الدائم لجمهورية أفغانستان الإسلامية، على بيانه وأتمنى له كل النجاح في مهامه الجديدة.

عقب انقضاء أقل من سنة على الانتخابات الرئاسية، كرست السلطات الأفغانية الجديدة جهدا كبيرا للإصلاح السياسي والإداري، وتحقيق المصالحة الوطنية، ومكافحة المخدرات، على الرغم من أن البلد لا يزال يواجه تلك التحديات والكثير غيرها بشأن المسائل الأمنية والإنسانية، والكفاح من أجل الحد من الفقر. وتود تشاد أن تشيد بالجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية، وتحثها على مواصلة الإصلاحات التي بدأت بالفعل، بما في ذلك تلك المتعلقة بالنظام الانتخابي، وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي والتقني الكبير لها.

وبالمثل، ترحب تشاد بالمبادرات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة وتشجعها، الأمر الذي جعل من الممكن، على مستوى

المحافظات، تنظيم عدد من الاجتماعات التي جمعت بين المجتمع المدني والزعماء الدينيين والتقليديين وغيرهم لتنفيذ آليات جديدة للحوار وحل الأزمة. وترحب تشاد أيضا بالمرحلة الجديدة التي تم التوصل إليها بشأن عملية السلام والمصالحة الوطنية من خلال المفاوضات المباشرة بين الحكومة الأفغانية وممثلين لحركة طالبان، التي بدأت في ٧ تموز/يوليه في موري، باكستان، تحت رعاية الحكومة الباكستانية والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والمجتمع الدولي.

إن مكافحة الإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات، والتحديات المتصلة بسهولة اختراق الحدود، ومشكلة إدارة الموارد المائية هي، في جملة أمور، مسائل تتطلب تعاونا قويا وكاملا في ما بين جميع بلدان المنطقة. وهذه المسائل تتطلب أيضا دعما واسع النطاق ومتعدد الأوجه من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب بالمؤتمر الدولي الرفيع المستوى الذي انعقد في دوشانبي بتاريخ ٨ و ٩ حزيران/يونيه، ومكّن بلدان المنطقة من اتخاذ قرارات هامة تتعلق بالأمن، والتنمية، وبطبيعة الحال إدارة المياه على المستوى الاقليمي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الشراكة القائمة بين حكومة أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التي ترمي إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات، ينبغي تشجيعها وزيادة الدعم لها، على مستوى بناء القدرات وعن طريق تكثيف التعاون مع الدول المجاورة على حد سواء، بغية تحسين التنسيق في مجال مكافحة المخدرات والاتجار غير المشروع بها عبر الحدود، وذلك تمشيا مع البيان الرئاسي الصادر في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (S/PRST/2014/12).

والوضع الأمني الهش في أفغانستان، إلى جانب وجود مقاتلين أجانب وعناصر من الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، ليس على أراضيها فحسب، بل وفي جميع أنحاء المنطقة، يدعو إلى بذل جهود مشتركة على الصعيد الإقليمي، فضلا عن زيادة اليقظة من جانب المجتمع الدولي. والعدد المتزايد للهجمات التي يشنها الإرهابيون في كابل وفي جميع أنحاء البلد، والتي ندينها بشدة، يدل بوضوح على سهولة تنقل جماعات الإرهابيين وقدرتهم على العمل كمخربين، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز الجهود التي تبذلها قوات الأمن الأفغانية.

ويساور تشاد القلق البالغ إزاء تدهور الوضع الإنساني، وهي تستنكر حقيقة أن ثمة مدنيين يقعون ضحية للألغام الأرضية المضادة للأفراد، وللهجمات العشوائية التي تقوم بها أطراف الصراع والقوات الدولية. ويجب على جميع الأطراف أن تميز بوضوح بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية، من خلال الالتزام بمبادئ القانون الإنساني الدولي وكذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي الختام، تود تشاد أن تشيد إشادة مستحقة بجميع موظفي الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الذين يعملون في أفغانستان في ظل ظروف بالغة الخطورة. ونحن نحثهم على مواصلة عملهم نيابة عن الشعب الأفغاني.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص نيكولاس هايسوم على عرض تقرير الأمين العام (S/2015/684) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما نشكر السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطته الاعلامية، وسفير أفغانستان على المشاركة في هذه المناقشة. ونحن نتمنى للسفير تانين كل التوفيق في مهمته الجديدة، وكل الخير لبلده.

إننا نشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة في مساعدة أفغانستان على طي صفحة الماضي المضطرب، وفتح فصل جديد في حياة البلد – فصل نأمل أن يحقق المصالحة والسلام والتقدم. وفي هذا الصدد، نؤيد استعراض دور وهيكل وأنشطة جميع وكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة الدولية، وبعثة الأمم

المتحدة مع التحسن الذي طال عملها وهيكلها. وهذه المناقشة توفر لمجلس الأمن مرة أخرى الفرصة لتقييم الوضع في البلد، واستعراض التطورات التي حصلت مؤخرا.

ونلاحظ مع قدر من الأمل أن حكومة أفغانستان واصلت خلال الأشهر الثلاثة الماضية، بالرغم من الصعوبات، بذل الجهود للتعامل مع تحدياتها السياسية والاقتصادية والأمنية المتنامية. تلك علامة إيجابية على التزام حكومة الوحدة الوطنية بالسلام والمصالحة الوطنية. والمفاوضات المباشرة بين ممثلي الحكومة الأفغانية وحركة طالبان خطوات مشجعة صوب إجراء حوار شامل للجميع، بالرغم من الهجمات الإرهابية التي وقعت في أعقاب تعيين زعيم جديد لطالبان. ونشجع بقوة الطرفين على استئناف المفاوضات المباشرة بطريقة بناءة، بهدف التوصل إلى تسوية سلمية دائمة.

وبالرغم من التقدم السياسي المذكور في تقرير الأمين العام (S/2015/684)، ازداد النزاع المسلح في حدته ونطاقه، مما أسفر عن عدد كبير من الخسائر في صفوف المدنيين وزيادة تشريدهم. ويشير التقرير الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في آب/أغسطس بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه من هذا العام إلى ما يقرب من ٥٠٠٠ من الخسائر في صفوف المدنيين، وأغلبهم ضحايا الأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية وعمليات القتل المستهدفة. ونكرر إدانتنا لأي أعمال عنف موجهة ضد المدنيين وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن مثل هذه الأعمال الإجرامية.

ويساورنا القلق أيضا إزاء النزاع بين القوات الحكومية والمتمردين المرتبطين بشبكات الإرهاب الدولية، الأمر الذي يفضي إلى تشريد عدد كبير من السكان. والاشتباكات التي وقعت في شرق أفغانستان بين طالبان والجماعات الأخرى الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية، بسبب ما ينجم عنها من تشريد هائل للسكان وآثار أمنية فهي تشكل أيضا مسألة تثير قلقا بالغا. وكان توسيع نطاق النزاع ليمتد إلى الأجزاء الجنوبية والجنوب شرقية والشمالية من البلد، إلى جانب الأعمال القتالية المستمرة وصعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة، تحديا للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة الذين يسعون إلى تقديم المساعدة إلى السكان المحتاجين، ومساعدة البلد على تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والأمن.

ونرحب بإطلاق الرئيس غني، في ٣٠ حزيران/يونيه، لخطة العمل الوطنية في أفغانستان للفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٢ عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وتأتي خطة العمل، استنادا إلى تعهدات الحكومة بتعزيز دور المرأة في المجتمع، تتويجا لعملية تقنية استمرت عاما وفترة من التشاور، بدعم من الأمم المتحدة، بهدف إنشاء إطار يمكن أن يكفل مشاركة المرأة في عمليات السلام والمصالحة الجارية. والتطور الإيجابي الآخر، بالرغم من بعض الانتكاسات، هو مواصلة العمل بشأن المسائل البالغة الأهمية بين حكومتي باكستان وأفغانستان. ونأمل بشدة أن يتمكن البلدان من تعزيز الثقة المتبادلة ومضاعفة جهودهما الرامية إلى إيجاد أرضية مشتركة بشأن مسائل تنسيق الأمن ودعم عملية سلام تقودها أفغانستان. وتلك العلاقة عنصر حاسم الأهمية في تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة.

المعلومات الواردة في كلمة المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – بشأن حقيقة أن أفغانستان في العام الماضي استأثرت بنحو ٨٥ في المائة من الإنتاج العالمي للأفيون و ٧٠ في المائة من إنتاج الهيروين على الصعيد العالمي، وأن القيمة التصديرية لتلك المخدرات تمثل نحو ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتتجاوز قيمة تصدير أي سلع وخدمات مشروعة، وأن المخدرات غير المشروعة تدعم عدم الاستقرار والتمرد والفساد والجريمة المنظمة، مما

يضعف مؤسسات الدولة وقدرة البلد بصفة عامة على تعزيز السلام والحكم الرشيد – تدعو إلى تجديد الجهود من جانب الحكومة والمجتمع الدولي لمعالجة تلك المسائل السلبية في الحياة الوطنية الأفغانية.

وأخيرا، نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي في تقديم مجموعة أولية من التوصيات إلى الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله. ونشجع اللجنة على مواصلة عملها على كفالة التزام شفاف وشامل للجميع من جانب كل الأطراف المعنية بالمضي قدما بهدف استعادة ثقة الشعب الأفغاني في مؤسساته.

في الختام، بالرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرزه الشعب الأفغاني في السنوات الأخيرة، إلا أنه يواجه تحديات هائلة، ويجب عليه العمل لبلوغ مستويات جديدة من التعاون والتفاهم إذا أريد للبلد تحقيق النجاح في تجاوز ماضيه المؤلم والدامي. لا بد أيضا أن يفي المجتمع الدولي بالتزامه إزاء أفغانستان من خلال مواصلة مساعدتها في إرساء الأسس لمستقبل أفضل وأكثر ازدهارا.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص السيد هايسوم، والمدير التنفيذي السيد فيدوتوف على ما بذلا من عمل شاق خلال الأشهر القليلة الماضية. إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ثروة عظيمة لمجلس الأمن وللحكومة الأفغانية. ونتطلع إلى مواصلة عملهما الهام. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على رسالته حسنة التوقيت في معرض تلخيصه لمناقشات لجنة الاستعراض الثلاثي (S/2015/713)، والسفير ظاهر تانين على ملاحظاته. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى للسفير تانين كل التوفيق. لقد تشرفت حقا بالعمل معه.

أود أن أتطرق إلى ثلاثة مجالات رئيسية اليوم – التقدم الذي أحرزته حكومة الوحدة الوطنية خلال العام الماضي والأعمال التي ما زال يتعين عليها الاضطلاع بها؛ وتحديات الأمن والاستقرار التي ما زالت أفغانستان تواجهها؛ وبعض المعالم الهامة المقبلة التي يمكن أن تحدث فرقا حقيقيا في مستقبل أفغانستان.

أكدت الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد هايسوم اليوم على دعم المجتمع الدولي الموحد لأفغانستان، ولا سيما التزامه تجاه حكومة الوحدة الوطنية بقيادة الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله. يوافق الأسبوع المقبل الذكرى السنوية الأولى لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية. نحن ندرك وندعم التقدم الذي أحرزته الحكومة في مجالات رئيسية منذ قدم السيد هايسوم الإحاطة الإعلامية السابقة (انظر S/PV.7467)، ولا سيما مثل التعيينات الحكومية الرئيسية ومكافحة الفساد وإنشاء اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي. واعتماد الحكومة السريع لسبعة من توصيات اللجنة، بما في ذلك زيادة حصة الإناث في مجالس الأقاليم والمناطق إلى ٢٥ في المائة، وتعزيز قوائم الناخبين، ما هي إلا أمثلة قليلة على التقدم المحرز. في ذلك الصدد، أود أن أعرب عن تقديرنا الخاص للدور الهام الذي تضطلع به البعثة في دعم عمل اللجنة. وينبغي التشديد على أن الاستقرار السياسي في أفغانستان أمر بالغ الأهمية للأمن.

إلا أنه بغية أن تحقق حكومة الوحدة الوطنية وعودها في مجال الإصلاح، من الضروري أن يقوم الرئيس والرئيس التنفيذي بالتشاور والتنسيق الكامل مع بعضهما البعض بشأن القرارات السياسية الهامة وأن يعملا بطريقة شاملة على نطاق واسع. ويشمل ذلك المشاركة المنتظمة بشأن المسائل السياسة العامة الهامة مع أصحاب المصلحة الأفغان المعنيين في جميع مناطق البلد. فبدون محاولة تواصل الحكومة مع جميع القطاعات

الرئيسية للمجتمع، يمكن أن يقوض أولئك ممن يشعرون بالإقصاءحكومة الوحدة الوطنية ويشجعوا على زيادة عدم الاستقرار. في ذلك الصدد، نرحب بالمبادرات من قبيل جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتعزيز حوار شامل للجميع يقوده الأفغان بهدف تسوية النزاعات المحلية والربط بين جهود المصالحة المحلية والوطنية في عدة ولايات، بما في ذلك باغلان وباميان وقندوز.

ونشيد كذلك ونؤيد بقوة جهود الحكومة الأفغانية الرامية إلى تعزيز عملية السلام والمصالحة مع حركة الطالبان وسائر الجماعات المسلحة. ونرحب بجهود الشركاء الإقليميين مثل باكستان لدعم المبادرة التي تقودها أفغانستان. وما زلنا نعتقد أن عملية المصالحة هي أفضل سبيل لإنهاء العنف وتحقيق السلام الدائم والاستقرار في أفغانستان. يجب أن تتضمن الشروط النهائية اللازمة لأي عملية سلام مع جماعات المتمردين وقف العنف، وتفكيك الروابط والعلاقات مع الجماعات الإرهابية الدولية، بما في ذلك تنظيم القاعدة، وقبول الدستور الأفغاني، بما في ذلك حمايته للنساء والأقليات.

لقد ذكرت من فوري إن التقدم المحرز في جميع المجالات في أفغانستان أمر رائع، بالنظر إلى العبء الثقيل الذي يمثله استمرار العنف والصراع على الشعب الأفغاني. إن الزيادة في عمليات القتل المستهدف، كما تفعل حركة طالبان والمجموعات الأخرى التي تستخدم العنف في محاولة لتعزيز نفوذها، تشكل اتجاها يبعث على القلق. والهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت في ٧ آب/أغسطس في كابل تمثّل بعضا من أسوأ أعمال العنف التي شهدناها في السنوات الأخيرة. ونتشاطر قلق الأمين العام إزاء الأثر الذي يرتبه استمرار النزاع على الأشخاص الأفغان العاديين، وإزاء العدد الكبير من الإصابات التي تقع في صفوف المدنيين الأفغان.

غير أن الهجمات الإرهابية ليست الخطر الوحيد الذي يتهدد السلم. فإحراز تقدم ملموس في ميدان مكافحة المخدرات مجال آخر يمكن أن يعزز الاستقرار في أفغانستان. ويسرنا أن الحكومة الأفغانية سوف تكشف النقاب عن خطة عملها الوطنية الجديدة بشأن المخدرات في حدث سيُعقد هُنا في نيويورك على المستوى الوزاري في وقت لاحق من هذا الشهر. إن هذا الحدث العام الرفيع المستوى يظهر الإرادة السياسية الأفغانية ومفادها أن حكومة الوحدة الوطنية تعطي عن صواب الأولوية العليا لمكافحة المخدرات. لقد ورثت الحكومة تحديا كبيرا يتمثل في المخدرات التي تذكي نيران الفساد، وتعرض للخطر الاقتصاد المشروع، وتزيد من عدم الأمن، وتقوض الصحة العامة والحكم الصالح. لذلك نشعر بالتشجيع لتجديد التزام حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية بمكافحة المخدرات. ونشكر أيضا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على جهوده الدؤوبة في دعم جهود الحكومة الأفغانية في مكافحة المخدرات.

إننا إذ نتطلع إلى الأشهر المقبلة، نرى عدة فرص هامة تلوح في الأفق ولا بد للمجتمع الدولي من أن يغتنمها لتعميق دعمه لحكومة الوحدة الوطنية وشعب أفغانستان. في ٢٦ أيلول/سبتمبر، سنستضيف بالاشتراك مع الصين وأفغانستان حدثا رفيع المستوى بشأن إعادة إعمار أفغانستان سلميا والتعاون الإقليمي، وهي فرصة هامة للمجتمع الدولي للالتزام مجددا بدعم أفغانستان في مواصلتها السير على السبيل المُفضي إلى الاستقرار والإصلاح. إن نظر مجلس الأمن في ولاية البعثة في آذار/مارس، وقمة منظمة حلف شمال الأطلسي التي ستُعقد في وارسو عام ٢٠١٦ ومؤتمر التنمية المقبل الخاص بأفغانستان ستُمثل أيضا مناسبات سيتمكن فيها المجتمع الدولي من إظهار التزامنا الجماعي تجاه أفغانستان.

لقد قطعت أفغانستان شوطا طويلا بيد أنها لا تزال تواجه تحديات. علينا جميعا أن نبين بأننا سوف نظل شركاء جيدين.

السيد راميريز كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد نيكولاس هايسوم والسيد يوري فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين. أشكر أيضا السفير ظاهر تانين على بيانه، وأغتنم هذه الفرصة للتنويه بعمله والإشادة به بوصفه الممثل الدائم لأفغانستان. وأتمنى له كل النجاح في مسؤولياته الجديدة.

إن إجراء الانتخابات في أفغانستان قبل عام وتولي الرئيس أشرف غني مقاليد الحكم مثّلا بداية مرحلة جديدة في العملية السياسية التي ترمي إلى التغلب على عدم الاستقرار الناجم عن العنف المسلح والذي عصف بهذا البلد الشقيق طيلة عقود، وأودى بحياة أرواح مدنية بريئة كثيرة جدا. ترحب جمهورية فنزويلا البوليفارية بتلك المنجزات التي حققها الشعب الأفغاني في توطيد السلم. وتحتاج أفغانستان إلى السلم والاستقرار لإعادة بناء البلد.

ومهما يكن من أمر، نشعر بالقلق لكون الزخم السياسي الذي تحقق قد تأثر مؤخرا بأعمال العنف التي أطلقتها قيادة طالبان الجديدة، وإزاء حالة عدم اليقين التي أدى إليها المنحى الجديد الذي اتخذته تلك الفئة.

يقدر بلدي جهود الحكومة الأفغانية لتحقيق المصالحة الوطنية بوصفها الموضوع الرئيسي في خطتها السياسية، ويقدر دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على الجهود التي بذلتها سلطات البلد. إن المبادرات الأربع التي ترمي إلى تعزيز الحوار بين أبناء أفغانستان، تمثل نقطة انطلاق هامة لإحلال السلم وتوطيد العملية السياسية ذات الملكية الأفغانية، وتتضمن تمثيلا متنوعا يتألف من جميع قطاعات المجتمع.

في ذلك الصدد، ما برحت مشاركة المرأة تشكل جانبا أساسيا في بناء مجتمع شمولي. ونحن مقتنعون بأن تمكين المرأة يسهم في تعزيز حقوق الإنسان. ونرحب بالجهود التي تقوم بها السلطات الأفغانية لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. من خلال تلك المبادرة التزمت الحكومة الأفغانية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بضمان تمكين المرأة من القيام بدور أكثر أهمية في مجالات المشاركة، والحماية، والوقاية، والإغاثة والإنعاش. ونعتقد أن ذلك هو السبيل القويم.

يرحب بلدي بالتعاون القائم حاليا بين الرئيس أشرف غني والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله في الاضطلاع بالاصلاحات الانتخابية اللازمة التي تم الاتفاق عليها قبل عام، في أعقاب تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. تلك الخطوة جوهرية لتدعيم ثقة الشعب الأفغاني بمؤسساته.

لا تزال الحالة الأمنية في أفغانستان هشة جراء الأعمال التي تقوم بها المجموعات الإرهابية العاملة في ذلك البلد وفي منطقة وسط آسيا، وهي مجموعات سادرة في مخططاتها لزعزعة الاستقرار. إن استمرار وجود المجموعات المرتبطة بالدولة الإسلامية في العراق والشام يبين مرة أخرى تعاظم الخطر الذي يشكله تعزيز الأنشطة الإرهابية على استقرار البلد. وتعتزم داعش توسيع أساليبها الإرهابية في جميع أرجاء الأراضي الأفغانية بوصف ذلك جزءا من استراتيجيتها للتوسع وتقوية وجودها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسيطرتها على طرق الاتجار بالمخدرات في المنطقة.

إن محاولات داعش في البلد تلقى دعما بفضل تعاون عناصر طالبان الذين يعترضون على أساليب القتال التي تتبعها قيادة طالبان الجديدة. وتفيد الأنباء بأن نحو ١٠ في المائة من المتمردين في حركة طالبان مناصرين نشطين لداعش، وأن وجودهم عنصر مزعزع للاستقرار في المنطقة. فوجود داعش يشكل تطورا مقلقا يقتضي من المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بوجه الخصوص، اعتماد تدابير قوية لكبح تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يزعزعون استقرار البلد ويذكون

نيران الصراعات المسلحة في العراق وسوريا. إن الكفاح ضد الإرهاب يتطلب تعزيز القوات المسلحة الأفغانية بوصفها المؤسسة المشروعة لضمان استتباب أمن الدولة.

بالإضافة إلى خطر التطرف العنيف، لا يزال الاتجار بالمخدرات يمثل عقبة كبيرة أمام استقرار وتنمية البلد. هذا النشاط غير المشروع المصدر الرئيسي لتمويل حركة طالبان والمجموعات الإجرامية الأخرى في تنفيذ أنشطتها. ويتطلب أثر الاتجار بالمخدرات على المنطقة تعاونا دوليا، بما في ذلك تعاون البلدان المجاورة، للوقاية من هذه الآفة ومكافحتها والقضاء عليها. ونقر بجهود الحكومة الأفغانية في هذا الصدد، وهي جهود ساعد فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. والبرهان على هذا إطلاق آلية الإبلاغ عن المخدرات في أفغانستان التي تنفذ عناصر رقابة صارمة، بينما تضع المعايير اللازمة لرسم سياسات فعّالة لكبح زراعة الخشخاش واستئصالها.

إن عدم الأمن المستمر في بعض أجزاء من أفغانستان له أثره السلبي على السكان المدنيين الذين هم ضحية الهجمات العشوائية التي تشنها المجموعات الإرهابية. ومن الجدير بالذكر أنه، كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2015/684)، لم يتضاءل عدد الناس المتضررين من العنف المسلح. إن القتال الدائر على الأرض والهجمات المستهدفة تشكل الكم الأكبر من العنف مع ما يرتبه من أعظم أثر على المدنيين.

في ذلك السياق، نأسف للزيادة في عدد الأشخاص المشردين داخليا هذا العام، إذ تجاوز عددهم ١٠٠ ٠٠٠ شخص، أي بزيادة ٧٧ في المائة، بالمقارنة مع السنة الماضية. ولا يزال السكان المدنيون، بمن فيهم الأطفال يدفعون ثمنا باهظا لاستمرار القتال.

وندعو الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحماية الأطفال.

من جهة أخرى، نود تسليط الضوء على تعزيز العلاقات بين أفغانستان والبلدان المجاورة. وهذا عامل إيجابي بالنسبة للمنطقة. فالحوار والاتفاقات المختلفة بين أفغانستان والهند وباكستان والصين وروسيا، في جملة أمور، يؤكد مجدداً ضرورة تعزيز تلك العلاقات الثنائية بغية النهوض بالتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك لصالح شعوب تلك الدول.

أخيراً، فإننا نشجع حكومة أفغانستان على مواصلة جهودها للنهوض بعملية سياسية شاملة وجامعة تفضي إلى إرساء سلام وطيد ودائم. وهذا يتطلب مشاركة جميع قطاعات المجتمع الأفغاني، بدعم من المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، وعملاً بالقرار ٢٢١٠ (٢٠١٥)، نؤيد التوصيات بأن يستمر وجود البعثة في أفغانستان من أجل العمل بالتنسيق الكامل مع الحكومة الأفغانية وشعبها بهدف تعزيز مؤسساتها.

السيد بوبليس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، نيكولاس هيسوم، على إحاطته الإعلامية. وكذلك أشكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يوري فيدوتوف. وأثني على السفير تانين لإحاطته الإعلامية متمنياً له كل التوفيق في منصبه الجديد.

قبل عام مضى، تولت الحكومة الائتلافية واجباتها لقيادة عقد تحول جديد (٢٠١٥-٢٠٢٤) في أفغانستان. وتلك فترة حاسمة لبناء أساس متين للدولة، وإرساء قيادة وطنية حازمة وشعور بالملكية. وثمة شعور بالتقدم، وإن كان صعباً وبطيئاً. وقد شابته أشرس معارك طالبان منذ سنوات عديدة، وتقويض الاندماج الإقليمي لأفغانستان، ما أدى إلى ضعف النمو الاقتصادي وتفشي الفساد وتردي سيادة القانون.

وإننا نردد النداءات لإجراء إصلاحات أكثر جرأة من شأنها أن تعزز أهمية سيادة القانون وحقوق الإنسان والمساءلة

والعدالة. ونثني على مساعي الحكومة لمواصلة الإصلاحات والانتهاء من تعيينات كبار المسؤولين. والثقة العامة للأفغان تنمو مع الإصلاحات الإدارية التي تعزز بناء القدرات في مجال مكافحة الفساد والمشاركة السياسية والخدمة المدنية. مع ذلك، فإننا نأسف لأن الترشيحات النسائية الأولى لشغل مقعد في المحكمة العليا ولمنصب وزير الدفاع قد رفضت من قبل مجلس النواب.

والأمم المتحدة تتواجد في أفغانستان لأكثر من ٥٠ عاماً. وفي هذه المرحلة، فإن وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لا يزال مهماً لاستقرار طويل الأجل في أفغانستان. والحضور الميداني للبعثة في المناطق النائية من البلاد كان حيوياً لتحقيق السلام والاعتماد على الذات وتحقيق النمو. ولجنة الاستعراض الثلاثية المنشأة بموجب القرار ٢٢١٠ (٢٠١٥) قدمت توصياتها إلى المجلس (انظر S/2015/713، المرفق). ونتطلع إلى مناقشة أفضل السبل التي يمكن لوكالات الأمم المتحدة من خلالها أن تساعد البلاد في المستقبل. والكثير من التحديات في أفغانستان ذات طابع عبر وطني، وقد سمعنا للتو إحاطات إعلامية في هذا الصدد. ولذلك، ستكون هناك حاجة لزيادة التركيز على دور المساعي السياسية الحميدة للبعثة في المنطقة.

إن الاستهداف المتزايد والعشوائي للمدنيين من قبل طالبان والإرهابيين وضلوعهم العميق في تجارة المخدرات أمر مقلق للغاية. وأعداد القتلى من المدنيين آخذة في الازدياد، وبات الصراع متأصلاً بعمق. وانتشرت جغرافيا التفجيرات الانتحارية والهجمات المعقدة، خصوصاً في الأشهر القليلة الماضية، فيما وراء زابول وهلمند وكابل، إلى العديد من المناطق الأخرى. وتزايدت أعداد القتلى من الأطفال، في تجاهل للقانون الدولي الذي يحظر الهجمات ضد المدنيين.

وإذ نثني على عزم قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، فإننا نؤكد على ضرورة أن تواصل الحكومة تركيزها على بناء قدرات تلك القوات. وبعثة الدعم الحازم بقيادة حلف شمال الأطلسي التي توفر التدريب والمشورة والمساعدة تؤدي دوراً هاما في هذا الصدد. والمفاوضات الاستكشافية بين طالبان والحكومة الأفغانية – خطوة نحو السلام – قد أثارت الآمال في أفغانستان. وينبغي أن يظل التوصل إلى اتفاق سلام شامل هدفاً نهائياً، ونحث الشركاء الإقليميين على دعم جهود الرئيس غني ومتابعة المحادثات المباشرة التي عقدت في تموز/يوليه في موری، باكستان.

إن التحديات الأمنية تقوض التنمية الاقتصادية، كما أن الفقر يستشري، إذ يعيش واحد من كل ثلاثة أفغان تحت خط الفقر. وغياب الفرص الاقتصادية وسبل العيش البديلة وديون المزارعين وفرص الحصول على الائتمان كل ذلك يهيئ أرضاً خصبة لزراعة الخشخاش. وتستأثر أفغانستان بنسبة مذهلة من الإنتاج العالمي للأفيون – ٨٥ في المائة. ونلاحظ مع القلق أيضاً تحذير السيد فيدوتوف من زيادة حادة في إدمان المخدرات والأخطار المتزامنة لمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفغانستان. وإطلاق نظام الإبلاغ عن المخدرات في أفغانستان في ٢٣ حزيران/يونيه، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووزارة مكافحة المخدرات، قد يكون إسهاماً إيجابياً.

إن الفقر يمضي مع الأمية جنباً إلى جنب. ولا يستطيع القراءة من النساء الأفغانيات سوى نسبة ١٧ في المائة فقط. وللأسف، فإن أفغانستان تصنف باعتبارها واحدة من أسوأ البلدان بالنسبة للمرأة من حيث الحصول على التعليم والرعاية الصحية وتفشي العنف المنزلي ضد المرأة. وقد اتخذت الحكومة الأفغانية بعض الخطوات، ونرحب بإطلاقها خطة عمل وطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠١٥–٢٠٢٢، فضلاً عن تعهد الرئيس عبد الغني بكفالة مشاركة المرأة في عملية السلام في كل مراحلها.

ونلاحظ أيضاً التقدم المحرز صوب إنشاء مجالس الشرطة النسائية.

وكما ذكر في بداية هذه المناقشة، فإن استعادة الثقة في النظام الانتخابي واستقلال الهيئات الانتخابية وإنشاء سجل الناخبين كلها خطوات أساسية. والاتفاق بين الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله على إنشاء اللجنة الخاصة للإصلاح الانتخابي خطوة تلقى ترحيباً. ونحث القادة الأفغان على تحديد موعد الانتخابات البرلمانية بدون تأخير.

إن الجهود الإقليمية الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار ستظل بالغة الأهمية. وإننا ندعم المؤتمر الإقليمي السادس للتعاون الاقتصادي بشأن أفغانستان، الذي عقد مؤخراً، وهو الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى السادس من نوعه. وتبذل أفغانستان وباكستان جهوداً مشجعة، ونؤكد على أهمية اتخاذ مزيد من الخطوات البناءة.

وليتوانيا تسهم في الجهود المتعددة الجنسيات في أفغانستان منذ عام ٢٠٠٥، وسنظل شريكاً ثابتاً لأفغانستان. ونحن على استعداد لدعم شعب أفغانستان. ونتطلع إلى إجراءات حازمة وقيادة قوية في أفغانستان، لأن المسؤولية عن مستقبل البلد تقع على عاتق الأفغان.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وقد قدم لنا الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، السيد نيكولاس هيسوم، والسيد يوري فيدوتوف رؤى متعمقة بشأن الوضع في أفغانستان، ونحن ندين لهما بفضل كبير. والسفير تانين تفوق على نفسه في خدمة بلده. ونحن نصلي من أجل أن يتجلى ذلك التفوق في مسؤوليته الجديدة أيضاً.

مافتئت أفغانستان تحرز تقدماً مطرداً ولافتاً في إطار برنامج الرئيس غني للإصلاح. وتعيين أعضاء مجلس الوزراء ومسؤولين آخرين، بينهم أربع نساء، في مناصب وزارية يدل بوضوح على العزم والالتزام بتنفيذ إصلاحات حاسمة، بما في ذلك تمكين المرأة والنهوض بحقوقها. ونرحب بالتزام الحكومة بالشفافية والمساءلة. ونرى أن ذلك أمر حيوي لتعزيز الحكم الرشيد في أفغانستان. وإعادة إنشاء لجنة الإصلاح الانتخابي في تموز/يوليه بهدف معالجة القضايا الأساسية للحكم، كما جاء في الاتفاق السياسي في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، هو تطور جدير بالتنويه. ونثني على اللجنة لمشاركتها مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني. فالتقدم في الإصلاح الانتخابي أمر حاسم الأهمية لإقامة الديمقراطية على قاعدة صلبة في أفغانستان. والإصلاحات الانتخابية التي تعزز الشفافية والحوكمة الشاملة مسألة حيوية لكي تكون أفغانستان موحدة وآمنة.

وفيما يتعلق بالمصالحة، فإننا نثني على المبادرات التي أطلقتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتعزيز الحوار على مستوى المحافظات في أفغانستان. وجهود المصالحة المحلية تشكل لبنة حيوية للمصالحة على المستوى الوطني. لذلك، فإننا نحث شعب أفغانستان على دعم تلك المبادرات.

وفيما يتعلق بالأمن، نشيد بقوات الأمن الوطنية الأفغانية لنجاحها ضد المتمردين الذين ينفذون عمليات في مختلف أنحاء البلد. وتمكنها من منع المتمردين من السيطرة على أي من عواصم المقاطعات يبرهن على قدرتها على الدفاع عن السلامة الإقليمية للبلد. ونلاحظ أن التحديات لا تزال قائمة في تأمين المناطق الريفية. ويشمل ذلك عمليات إعادة تموين وحدات القوات المسلحة أو تعزيزها في تلك المناطق. ومن الأهمية بمكان أن يتم التصدي بصورة عاجلة لهذه التحديات من أجل سد الثغرات التي يمكن أن يستخدمها المتمردون لإيجاد موطئ قدم لهم وبالتالي زعزعة استقرار البلد.

وفي مجال مكافحة المخدرات، نرحب بإطلاق آلية الإبلاغ عن المخدرات في أفغانستان التي تهدف إلى إتاحة إمكانية الحصول على البيانات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية لمكافحة المخدرات في أفغانستان. ونحن نتوقع أن يساعد ذلك في الحرب على المخدرات في ذلك البلد إلى حد كبير.

ونثني على الجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية في إزالة زراعات خشخاش الأفيون في البلد. وتؤكد الزيادة بنسبة ٤٠ في المائة في عمليات القضاء على المساحات المزروعة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، على التقدم المحرز في تلك الجهود الهامة لمكافحة المخدرات. ونعرب عن تعازينا لأسر أفراد الأمن الذين قتلوا أثناء عمليات مكافحة المخدرات. وسيكون للعمل المنسق على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي دور أساسي من أجل كفالة استمرار الحرب على المخدرات في أفغانستان.

ورغم إحراز تقدم كبير في أفغانستان – عبر طائفة واسعة من القطاعات – فإننا نعترف بأن هناك تحديات كبيرة لا تزال ماثلة. ونحن نتوقع أن تعزز أعمال اللجنة الثلاثية قدرة الأمم المتحدة على مساعدة أفغانستان من أجل التصدي لتلك التحديات. ونشيد إشادة خاصة بالممثل الخاص للأمين العام هايسوم وبموظفي البعثة وبشركاء التنمية في أفغانستان على تفانيهم والتزامهم في وضع البلد على طريق أكيد نحو تحقيق السلام والمصالحة والتنمية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هايسوم، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، والممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين، على إحاطاتهم الإعلامية.

لا تزال الحالة في أفغانستان معقدة. كما أن الأنشطة الإرهابية التي لم يسبق لها مثيل لا تزال مستمرة، وقد بلغ عدد الخسائر في صفوف المدنيين، نتيجة للقتال الذي اندلع مؤخرا، مستوى عالٍ جدا على نحو مطرد. ونشعر بالجزع إزاء التصعيد في النزاع السياسي الداخلي في البلد عقب نبأ وفاة زعيم طالبان الملا عمر. وفي ظل هذه الظروف، فإن احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية في أفغانستان، والتي كانت تبدو ممكنة خلال فصلي الربيع والصيف الماضيين، قد أصبحت تتسم بقدر أكبر من عدم اليقين.

ويساورنا القلق أيضا إزاء استئناف القصف المدفعي من الأراضي الباكستانية على طول مناطق الحدود الأفغانية، والذي أسفر عن خسائر في أرواح المدنيين. كما نواصل إيلاء اهتمام خاص بالحالة على طول الحدود مع طاجيكستان، حيث يسيطر المتشددون على منطقتي إمام صاحب ودشت – إي – آرشي الأفغانيتين في مقاطعة قندوز، وعلى عدد من المناطق في مقاطعة بدخشان. وعلاوة على ذلك، نشعر بالجزع إزاء الحالة في المناطق المتاخمة لتركمانستان، حيث وقع هجوم في آب/أغسطس على رئيس عمليات مكافحة الإرهاب، النائب الأول للرئيس دوستم، إلى جانب هجمات المسلحة شنها مقاتلو طالبان ضد الجنود التركمان.

وبالإضافة إلى وجود قوات طالبان في مقاطعتي فارياب وجوزجان – المتاخمتين لتركمانستان – ما زال نشاط المجموعات التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مستمرا. وهناك أسباب تدعو إلى توقع تعزيز قوة داعش الذي يضم في صفوفه حاليا ما يقرب من ٠٠٠ ٦ فرد، وله وجود في ٢٥ مقاطعة من مقاطعات أفغانستان الـ ٣٤. وهذا العدد يشمل مقاتلين من عناصر حركة الطالبان الأفغانية ومن المقاتلين الأجانب – بمن فيهم العرب والبنجاب والباكستانيون وأبناء وزيرستان والبشتون والشيشان والأوزبك

والطاجيك. ووفقا للاستخبارات الأفغانية، أقام التنظيم أكثر من ١٠ معسكرات للتدريب خلال الشهور القليلة الماضية من أجل إعداد المقاتلين في جميع أنحاء البلد، وتقع ثلاثة من هذه المعسكرات في الشمال.

وتدعم روسيا سياسة الحكومة الأفغانية في تنفيذ مفهوم المصالحة الوطنية. ونحن على استعداد للمساعدة في دفع عملية السلام، التي تشمل اتباع نهج مرن إزاء المسائل التي تنطوي على احتمال تخفيف الجزاءات المنشأة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) ضد طالبان - إذا كان هذا النهج لا يتعارض مع المصالح الوطنية الأفغانية والالتزام بالمبادئ الثلاثة المعروفة للمصالحة الوطنية.

ونأمل، بعد أن استكملت تقريبا عملية تشكيل الحكومة الجديدة، أن تتمكن قيادة أفغانستان في نهاية المطاف من معالجة المشاكل التي تراكمت في البلد. وروسيا على استعداد لإقامة تعاون بناء مع القيادة الجديدة في أفغانستان، من أجل الحفاظ على الاستقرار ونهج السياسات المستقل للبلد ليصبح بلدا خاليا من الإرهاب والاتجار بالمخدرات. وسنواصل تقديم المساعدة إلى كابل في تدريب قوات الأمن الأفغانية من خلال السلطات الروسية المختصة. وستواصل روسيا العمل على الصعيد الثنائي وبالتعاون مع الشركاء الدوليين - على الرغم من تغير النُهج التي تتبعها الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) وعدد من البلدان الغربية فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع المشتركة مع روسيا من أجل مساعدة إلى أفغانستان.

ونحن نرى أن بعثة الدعم الوطيد الحالية التابعة للناتو هي الخلف المباشر للقوة الدولية للمساعدة الأمنية التي فشلت للأسف، خلال ١٢ عاما من وجودها، في حل أي مسألة من المسائل التي حاولت التعامل معها. ونرى أنه ينبغي أن تهدف الجهود التي يبذلها الحلف إلى تعزيز قطاع الأمن الوطني، وأنه ينبغي لقيادة الناتو - عملا بالقرار ٢١٨٩ (٢٠١٤) - مواصلة تقديم تقارير عن أنشطة بعثتها إلى مجلس الأمن خلال الجلسات بشأن الحالة في أفغانستان.

وفي الوقت نفسه، فإننا مضطرون للإشارة إلى أن بعثة الناتو الجديدة لم تتمكن أيضا من تحقيق أهدافها في هذه المرحلة. وقد تكبدت قوات الأمن الأفغانية خسائر كبيرة أثناء القتال ضد المعارضة، وقد ثبت حتى الآن، عدم قدرتها على التصدي للهجمات بصورة مستقلة - كما تبين من خلال تجدد مشاركة قوات الولايات المتحدة العسكرية في العمليات القتالية جنوب البلد.

ونلاحظ أن هناك إدراكا متزايدا في العالم لأهمية السياق الإقليمي من أجل التسوية في أفغانستان، فضلا عن الزيادة في عدد الصيغ والبرامج الإقليمية التي تركز على أفغانستان. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن من المهم لبلدان المنطقة أن تقوم بدور رئيسي في تنفيذ الأنشطة في سياق تلك الصيغ، لا سيما على النحو المنصوص عليه في عملية اسطنبول.

ونحن مقتنعون بأنه ينبغي تعزيز الجهود الإقليمية الرامية إلى مساعدة أفغانستان، ولا سيما من خلال المحافل الي تم تجريبها واختبارها، وأولا وقبل كل شيء منظمة شنغهاي للتعاون التي أشركنا فيها جميع البلدان تقريبا في المنطقة، بما في ذلك أفغانستان، بوصفها دولا أعضاء أو مراقبين أو شركاء في الحوار. وترحب روسيا بطلب أفغانستان رسميا العضوية في منظمة شنغهاي الذي قدمه رئيس جمهورية أفغانستان، أشرف غني، خلال اجتماعه مع رئيس روسيا، فلاديمير بوتين، على هامش مؤتمر القمة الذي عقدته المنظمة في أوفا.

في أعقاب انسحاب الوحدات التابعة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، ازدادت مشكلة المخدرات سوءا - حيث يزيد الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها من زعزعة استقرار الحالة المتدهورة أصلا في البلد وفي المنطقة عموما. إن التزاوج بين الأنشطة الإجرامية المتصلة بالمواد الأفيونية في

أفغانستان والإرهاب الدولي ما زال مستمرا، ومن ثم فإنه يعزز الموقف المالي لهذه الجهات الفاعلة من خلال إيرادات المخدرات. وروسيا تتطلع إلى إجراء مناقشة شاملة بشأن مسألة المخدرات الأفغانية في الشكل الأوسع نطاقا للدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة المكرسة للمخدرات في جميع أنحاء العالم، خلال عام ٢٠١٦.

ووفقاً لتقرير المخدرات العالمي الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لا تزال أفغانستان تتصدر زراعة الأفيون وإنتاجه على الصعيد العالمي، حيث يبلغ نصيبها نسبة ٨٥ في المائة من إجمالي النشاط العالمي. وازدادت المساحة الإجمالية المزروعة بخشخاش الأفيون في عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٠٠٠ ٢٢٤ هكتار. ويزداد إنتاج الأفيون بأكثر من ٠٠٠ ١ طن سنويا. ففي حين أنه تم إنتاج ٥٠٠ ٥ طن في عام ٢٠١٣، وبلغ الإنتاج ٤٠٠ ٦ طن في عام ٢٠١٤. وسيرتفع الرقم إلى ٨٠٠ ٧ طن في هذا العام، وفقا لتوقعات الخبراء الدوليين. وأحد أسباب تلك الحالة هو ظهور أصناف جديدة ومحسنة من خشخاش الأفيون، مما يجعل من الممكن إنتاج ثلاثة محاصيل في السنة. ولا يزال مستوى عمليات القضاء على زراعات الخشخاش منخفضا. وفي هذا الصدد، كان عام ٢٠١٤ عاما ضعيفا جدا. ووفقا للدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان التي أجريت في عام ٢٠١٥، فقد تضاعف تقريبا عدد متعاطي المخدرات في أفغانستان منذ عام ٢٠١٢، ليصل إلى أكثر من ٣ ملايين شخص.

إن أكثر من مليون شخص من متعاطي المخدرات، هم من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سن ١٥ عاما.

ويعتقد خبراء الأمم المتحدة، أنه قد حدثت في أعقاب انسحاب المجموعات الرئيسية من قوات التحالف الدولية من أفغانستان، زيادة في كميات المخدرات الأفغانية التي يجري الاتجار بها على طول الطريق الشمالي عبر آسيا الوسطى. وتتفاقم الحالة جراء محاولة قيادة تنظيم داعش، السيطرة على عمليات الاتجار بالمخدرات في أفغانستان، من أجل الحصول على مصادر جديدة لتمويل أنشطته الإرهابية. وهناك أدلة على سيطرة مقاتلي التنظيم بالفعل على جزء من خطوط الإمداد غير المشروعة لشحنات المخدرات القادمة من ولاية بدخشان. وفي هذا الصدد، فإننا نعتقد أنه يتعين على مجلس الأمن الاستمرار في مراقبة تطورات حالة المخدرات في أفغانستان بعناية، والاستجابة لها بسرعة. ونود اغتنام الفرصة التي يتيحها وجود المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي مقره فيينا، في هذه القاعة، السيد يوري فيدوتوف، للتعبير عن دعمنا للجهود المتسقة التي يبذلها المكتب لمساعدة أفغانستان على إيجاد استجابة مناسبة للمشاكل الناجمة عن المخدرات.

علاوة على ذلك، وفي سياق التسوية السياسية الأفغانية، فإننا نعتبر أنه من المهم الاستفادة بالكامل من قدرات منظمة معاهدة الأمن الجماعي وتجربتها العملية، التي تقوم منذ عام ٢٠٠٣ بتنفيذ العملية ”تشانِل“، التي تهدف إلى القضاء على طرق تهريب المخدرات بمشاركة إضافية من الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وضباط مكافحة المخدرات التابعين لوكالات أفغانستان والصين وإيران وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية، وعدد من البلدان الأخرى. وعلاوة على ذلك، أجري اختبار للاستعداد العملي لقوة التدخل السريع المنبثقة عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي، لتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب، خلال شهر أيار/مايو في طاجيكستان، وأظهرت قدرة القوات المسلحة للدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي على مكافحة الهجمات التي يشنها مقاتلون من الجماعات الإرهابية والمتطرفة.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد مكرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في أفغانستان (S/2015/684)، والممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هايسوم على إحاطته الإعلامية، والسفير ظاهر تانين على بيانه.

إن الهند فخورة بكونها أول شريك استراتيجي لأفغانستان. ونحن على أهبة الاستعداد للقيام بكل ما هو ممكن، ضمن قدراتنا وإمكانياتنا، للعمل مع الحكومة الأفغانية وشعبها، لتحقيق رؤيتنا المشتركة. ونتفق مع رؤية الشعب الأفغاني لدولة قوية ومستقلة وموحدة ومزدهرة.

إننا سعداء بأن نلاحظ أن التحول السياسي التاريخي لأفغانستان لا يزال على الطريق الصحيح. وقد عزز صبر شعب أفغانستان وحلمه وشجاعته وطموحه الديمقراطي هذه العملية. كما يسعدنا أن نلاحظ أنه، وفقا لتعليمات الرئيس غني لحكومته التي وجهها في ٢٣ نيسان/أبريل، قدمت جميع الوزارات وهيئات السلطة التنفيذية استراتيجياتها لـ ١٠٠ يوم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، باستثناء وزارة الدفاع.

ولسوء الحظ، هناك الكثير الذي يتعين القيام به على الصعيد الأمني. ويدعم تقرير الأمين العام رأينا أن الإرهاب، وليس الاختلافات القبلية أو الخصومات العرقية، هي المصدر الرئيسي لانعدام الأمن والاستقرار في أفغانستان. ويذكر التقرير أن الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت زيادة كبيرة في حالات العنف بين مسلحي تنظيم داعش والجماعات المرتبطة به، وحركة الطالبان. بالإضافة إلى ذلك، يشير تقرير الأمين العام إلى أنه يبدو أن غالبية المقاتلين المزعومين التابعين لتنظيم داعش، هم من الأعضاء المنشقين عن حركة الطالبان الأفغانية، وحركة طالبان باكستان أو الجماعات المرتبطة سابقا بتنظيم القاعدة، مثل الحركة الإسلامية لأوزبكستان. وهذا أمر مقلق حقا، ويجب على المجلس أن يتخذ على وجه السرعة إجراءات ضد هذا التهديد.

إن الزيادة الحالية في أعمال العنف، تجري في وقت تعيش فيه أفغانستان عملية انتقال سياسي حساسة وتاريخية تحت قيادة فخامة الرئيس أشرف غني ودولة الرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله. ونظرا للمرحلة الحرجة التي تمر بها عملية الانتقال السياسي، وتدهور الحالة الأمنية، فإننا نرى أن هناك سببا قويا لأن يلقي المجتمع الدولي نظرة جديدة على الطريقة التي يجري من خلالها خفض الوجود العسكري الدولي في أفغانستان. ونود أيضا أن نحث المجلس على النظر في سبل كبح جماح المنظمات الإرهابية، ومنع نقل الأموال من تجارة المخدرات غير المشروعة.

لقد اتخذ الرئيس غني خطوات شجاعة بهدف إطلاق عملية مصالحة بغية إحلال السلام في بلده. لكن قوبلت تلك الجهود بالرفض المتكرر. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن الهجمات القاتلة في كابل، التي تزامنت مع ظهور قيادة جديدة لحركة الطالبان في أوائل شهر آب/أغسطس، دفعت الرئيس غني إلى الدعوة إلى اتخاذ باكستان إجراءات عاجلة ضد حركة طالبان، وبخاصة إجراءات لمنع استخدام أراضيها للتحضير لعمليات حركة الطالبان. وتواصل الهند دعم عملية مصالحة يقودها الأفغان حقا ومملوكة لهم، في إطار الدستور الأفغاني والخطوط الحمراء المقبولة دوليا.

وبالنظر إلى البيئة الأمنية الهشة، من المهم لأفغانستان أن تكون لديها بيئة سياسية داعمة ومستقرة لتحقيق النمو والتنمية. وتواجه أفغانستان تحديات إنمائية هائلة. ويشكل القضاء على الفقر أولوية رئيسية بالنسبة للحكومة الأفغانية. سيعتمد زعماء العالم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بعد بضعة أيام من الآن، وبالتالي نشرع في فصل جديد من كفاحنا الجماعي لتحقيق عالم مستدام خال من الفقر والجوع. وسيكون من المفيد للمجلس النظر في الكيفية التي يمكن من خلالها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان،

مساعدة ذلك البلد على تحقيق الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي رأينا، يجب على البعثة مواصلة الاضطلاع بدور قيادي في تشكيل وتنسيق جهود المجتمع الدولي لمساعدة عملية إعادة البناء السياسي والاقتصادي لأفغانستان. ويجب على البعثة أيضا التركيز على الدور الهام الذي تؤديه في مجال ضمان إيصال المساعدات الإنسانية والإنمائية المهمة لأفغانستان.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أتكلم في مجلس الأمن تحت رئاستكم المقتدرة سيدي. ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2015/684)، ونقدر للغاية الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا. وبالمثل، من المفيد دائما سماع ملاحظات أخينا السفير ظاهر تانين، ممثل أفغانستان.

تجري هذه المناقشة في لحظة حاسمة أخرى بالنسبة لأفغانستان والمنطقة، فيما يواجه البلد تحديات اقتصادية وأمنية وسياسية هائلة. خلال الأسابيع الأخيرة، تدهورت الأوضاع الأمنية في أفغانستان إلى حد كبير، مع وقوع هجمات عنيفة في كابل وفي مختلف أنحاء البلد. وتدين باكستان جميع أعمال العنف الإرهابي في أفغانستان. لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لمثل هذه الهجمات التي تقتل الأطفال والنساء والرجال الأبرياء.

في أفغانستان، كما في أماكن أخرى، هناك مساران ممكنان لإنهاء الحرب وأعمال العنف: تحقيق نصر عسكري على المتمردين، أو التوصل إلى السلام عن طريق التفاوض. وهناك توافق عام في الآراء داخل المجتمع الدولي على أنه يمكن استعادة السلام بشكل أفضل من خلال التوصل إلى حل تفاوضي مع المتمردين الأفغان بقيادة حركة طالبان باكستان. إن دعوة البعثة في وقت سابق من صباح اليوم لتجديد الاتصال المباشر بين أطراف النزاع، تمثل تأكيدا آخر على ذلك النهج.

لقد تم استكشاف العديد من سبل تحقيق المصالحة على مر السنين، في الدوحة وغيرها. ومن الواضح أن المصالحة والحوار يجب أن يكون بين الأفغان أنفسهم: ولا بد من إدارة وملكية الأفغان لهما. كما يمكن للأطراف الخارجية تسهيل عملية المصالحة، لكن ليس بوسعها فرض حل.

وتظل أولوية بلدي إلحاق الهزيمة بالإرهابيين الذين نواجههم. فهم مسؤولون عن مئات الهجمات ضد أهداف مدنية وأمنية في باكستان. لقد قتلوا أكثر من ٦٤ ٠٠٠ فرد من مواطنينا ومن أفراد الأمن، بمن في ذلك الأطفال الأبرياء في مدرسة في بيشاور.

لقد أضعفت حملتنا العسكرية، ضرب عضب، وخطة عمل باكستان الوطنية المتعددة الأبعاد، تلك الجماعات الإرهابية وطردت وقضت على أولئك الذين يحاولون استخدام أراضينا لتنفيذ خططهم العنيفة. وتم تدمير بنيتهم التحتية في شمال وزيرستان والمناطق المجاورة. ويتعرض ما تبقى من مخابئهم في وادي شوال ومعاقل معزولة أخرى لهجمات قوية ومستمرة.

وبناء على طلب فخامة الرئيس أشرف غني، قام بلدي بتسهيل الحوار بين كابل وحركة الطالبان الأفغانية. وكان لدينا هدف وحيد هو إقامة اتصال مباشر بينها وبين حكومة الوحدة الوطنية. وقد جرت استضافة الجولة الأولى من المحادثات بين الأطراف الأفغانية في موری في ٧ تموز/يوليه. وشارك ممثلا الصين والولايات المتحدة في هذه المحادثات بصفة مراقب.

وتمثل الهدف في ضمان الشفافية والحياد. وكانت نتائج تلك الجولة مشجعة. واتفقت كل من الحكومة الأفغانية وممثلي حركة الطالبان على مواصلة الحوار. وجرى تحديد موعد ٣١ تموز/يوليه، لإجراء الجولة الثانية من المحادثات. ولكن قبل بضعة أيام من ذلك التاريخ، حدثت بعض التطورات، وهي معروفة جيدا لجميع أعضاء المجلس، وكانت نتائجها متوقعة. وقد أدت تلك التطورات إلى إجهاض ما كان يمكن أن يشكل عملية سلام واعدة. ولم تتمكن حركة الطالبان الأفغانية من العودة إلى طاولة الحوار.

وبنفس القدر حتما، تصاعد مستوى العنف في أفغانستان، بما في ذلك سلسلة من الهجمات التي أودت بمئات الأرواح البريئة. وأدانت باكستان بشكل قاطع جميع هذه الهجمات. لكننا شعرنا بالصدمة والأسى عندما اختار البعض في أفغانستان إلقاء اللوم في تصاعد العنف على بلدي. لا ينبغي أن يساء تفسير جهودنا الرامية إلى تشجيع قادة طالبان على إحياء الحوار على أنها أي شكل من أشكال التأييد لتجدد ما تمارسه من عنف بعد تعثر المحادثات بين الأطراف الأفغانية. هناك مناطق واسعة في أفغانستان لا تخضع للسيطرة تنطلق منها أعمال العنف ضد كل من الأهداف الأفغانية وضد باكستان.

لقد امتنعت باكستان عن الرد على الادعاءات التي صدرت عن بعض الدوائر الأفغانية. بل على العكس من ذلك، أوفد رئيس الوزراء مستشارنا للأمن القومي إلى كابل في ٤ أيلول/سبتمبر للتأكيد من جديد على رغبة باكستان في تقديم المساعدة لعملية المصالحة في أفغانستان وكذلك في المشاركة في المؤتمر السادس للتعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان.

وأعلنا أن أعداء أفغانستان هم أيضا أعداء باكستان. وينبغي لنا أن نكون واضحين بشأن من هم هؤلاء الأعداء. إن أولئك الذين يعملون طوال الوقت لتخريب وتسميم العلاقات الباكستانية – الأفغانية ليسوا في الواقع أصدقاء أفغانستان. باكستان واضحة تماما في اقتناعها بأن استمرار النزاع في أفغانستان ليس في مصلحتنا الوطنية. من شأن السلام في أفغانستان والتعاون مع كابل أن يمكننا من أن ندحر تماما التهديد المشترك من جانب المجموعات التي تمارس العنف. ومن شأنه أن يمهد السبيل للعودة الطوعية لملايين اللاجئين الأفغان الذين لا نزال نستضيفهم، وهو ما يمثل أطول وجود للاجئين في أي بلد في التاريخ الحديث. ومن شأنه أن يفتح الطريق أمام الخطط الطموحة للتنمية والتكامل الإقليميين، التي عملنا معا من أجلها وبشأنها.

وفي الختام، أود أن أقول إننا نسعى إلى السلام والصداقة والتعاون بين باكستان وأفغانستان. يجب أن يكون الاحترام المتبادل للمصالح والحساسيات الوطنية لبعضنا البعض الأساس الذي تقوم عليه علاقاتنا في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر الممثل الخاص هايسوم والمدير التنفيذي فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين.

أجد لزاما على أن أعرب عن تقدير الحكومة الإيطالية لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في هذا الربع الثالث وتجديد دعمنا لمهمتها، التي تضطلع بها في ظروف صعبة، يتعرض فيها غالبا الموظفون وسلامتهم للخطر.

لا تزال الحالة الأمنية في أفغانستان مثيرة للقلق. يشير تقرير البعثة نصف السنوي بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة إلى أكبر زيادة في عدد الضحايا المدنيين منذ عام ٢٠٠٩، إن لم يكن منذ عام ٢٠٠١. في الأسابيع الأخيرة كانت هناك زيادة في العنف الإرهابي من جانب الجماعات المتمردة، مع شن هجمات وحشية في كابل ومناطق أخرى

في البلد. تؤثر هذه الأعمال الإجرامية على الضحايا الأبرياء، ونحن ندينها اليوم كما فعلنا في الماضي، بأشد العبارات.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مجددا دعم إيطاليا الكامل للجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية لتأمين السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان. يأخذ دعمنا الشكل الملموس للمشاركة النشطة في بعثة الدعم الحازم غير القتالية، بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، بوصفنا دولة الإطار في المنطقة الغربية من أفغانستان.

لقد شهدنا، في الأشهر القليلة منذ جلستنا السابقة هنا (انظر S/PV.7467) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والانتهاء من تشكيل الحكومة، تحقيق نتائج مشجعة. أولها، أدت توصيات اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي بشأن التدابير الضريبية اللازمة، على سبيل المثال، إلى زيادة في الإيرادات الداخلية وسياسة نقدية في إطار برنامج صندوق النقد الدولي الذي يرصده الموظفون، على النحو المتفق عليه مع الحكومة الأفغانية.

وكان الاجتماع الأخير لكبار المسؤولين بشأن إطار عمل طوكيو المجدد للمساءلة المتبادلة في ٥ أيلول/سبتمبر في كابل بناء جدا، مما أدى إلى إرساء مؤشرات واضحة ومواعيد نهائية في جميع القطاعات التي تحتاج إلى إصلاح. تساعد هذه الأدوات المفيدة على بناء ثقتنا في مضي البلد قدما صوب تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية وزيادة توطيد الديمقراطية.

أصبح التنفيذ الملموس لخطة الإصلاح المعقدة لأفغانستان وفقا لإطار الاعتماد على الذات للمساءلة المتبادلة هدفا أساسيا أكثر من أي وقت مضى من أجل الشعب الأفغاني والامتثال للاتفاقات الدولية. وبالتالي أرحب بقرار الاتحاد الأوروبي قبول دعوة الحكومة الأفغانية لاستضافة المؤتمر الوزاري المقبل بشأن أفغانستان في بروكسل والمشاركة في رئاسته، والذي نأمل أن يكون لحظة تاريخية في طريق البلد نحو الاعتماد على الذات.

ويجب أن يظل تعزيز حقوق النساء والأطفال وحمايتهم من أي شكل من أشكال العنف أولوية. من الواضح أن معلما رئيسيا تحقق في ٣٠ حزيران/يونيه باعتماد الخطة الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما نقدر كثيرا القرار الذي اتخذه الرئيس غني بترشيح أول قاضية في المحكمة العليا، رغم أنه لم يجر تعيينها في نهاية المطاف.

يجب أن تستمر الجهود في هذا الاتجاه. تدعو البيانات التي قامت البعثة بجمعها إلى الأسف إذ أنها تبرز زيادة مثيرة للقلق، خلال النصف الأول من العام، بنسبة ٢٣ في المائة في عدد النساء ضحايا النزاع، و ١٣ في المائة في عدد الأطفال الضحايا. لا بد من أن تستمر الإجراءات لتعزيز تمكين المرأة في جميع قطاعات المجتمع، حيث أحرزت أفغانستان تقدما لا يمكن إنكاره، إذ لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ونحن بالتالي نؤيد بقوة الحكومة الأفغانية في التزامها بتعزيز حقوق المرأة والطفل. ونقدر هذا الالتزام ونثق أن النتائج التي تحققت حتى الآن سيتواصل تعزيزها وتوسيع نطاقها.

قبل أشهر قليلة كانت هناك علامات مشجعة على عملية مصالحة محتملة ووقف للعنف في أفغانستان، مثل اجتماع موري في ٧ تموز/يوليه، والذي كان أول لقاء مباشر بين ممثلي الحكومة الأفغانية وحركة الطالبان. أدت التطورات الأخيرة إلى تجدد عدم اليقين إزاء مستقبل هذه العملية.

ويحدونا الأمل في أن يتسنى على الفور إقامة تعاون حقيقي في المنطقة، وهو شرط مسبق لضمان السلام والاستقرار في أفغانستان، للمساعدة في التغلب على الصعوبات الحالية. ستؤيد إيطاليا، بقوة وتصميم، أي مبادرة وكل مبادرة تحقيقا لهذه الغاية.

أخيرا، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتوديع السفير تانين، قبل أن نرحب به في إحدى جلساتنا المقبلة بشأن مسألة

كوسوفو. لقد أتيحت لي بالفعل الفرصة لأن أقول له اليوم أنه مع اقترابه من بلدي، فإن نوعية طعامه سوف تتحسن في الأسابيع المقبلة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن أفغانستان. كما أشكر السيد هايسوم والسيد فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأغتنم هذه الفرصة أيضا للإشادة بصديقي القديم، السفير ظاهر تانين ممثل أفغانستان، الذي سيتركنا في القريب العاجل، على ما قدمه من خدمة جليلة لبلده وللأمم المتحدة. وأتمنى له، كما تمنى الكثيرون، النجاح في منصبه الجديد في كوسوفو.

يسرني أيما سرور، بصفتي الممثل الخاص السابق للحكومة اليابانية لدى أفغانستان وباكستان، أن أتكلم عن الحالة في أفغانستان. تفخر اليابان بأن تكون أحد أقوى مؤيدي أفغانستان. لم نبرح نرافق أفغانستان في طريقها نحو تحقيق الإصلاح والاعتماد على الذات. شملت مساعدة اليابان، البالغة ٥,٨ بليون دولار منذ عام ٢٠٠١، طائفة واسعة من المجالات. لقد عملنا مع أفغانستان وشعبها في تعزيز إنفاذ القانون والعدالة، والهياكل الأساسية، والتنمية الريفية، والموارد البشرية، والزراعة.

ومن بين العديد من أشكال المساعدة التي قدمناها، أود أن أركز اليوم على إحدى قصص النجاح في مجال الزراعة التي توضح إمكانات أفغانستان الكبيرة لتحقيق الاعتماد على الذات. في الواقع، فإن الكلمة الأساسية في بياني اليوم هي ”الاعتماد على الذات“.

وفقا لما ذكرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن ٣٧ في المائة من أراضي أفغانستان تعتبر جرداء وبالتالي ليست أرضا خصبة. وفي ظل هذه الخلفية، أطلق الدكتور ناكامورا، وهو طبيب ياباني ومدير منظمة السلام غير الحكومية اليابانية للخدمات الطبية، مشروعا في عام ٢٠٠٣ في صحراء غامبيري، في ولاية نانغارهار، بهدف تحويلها إلى تربة خصبة.

أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى صورتين فوتوغرافيتين مرفقتين ببياني، الذي عمم على الأعضاء. ما كان صحراء جرداء مساحتها ٥٠٠ ١٦ هكتار في ولاية نانغارهار في عام ٢٠٠٥، كما يظهر في الصورة الأولى، تحول تماما بحلول عام ٢٠١٢، كما يتضح في الصورة الثانية، إلى أرض زراعية خصبة وافرة الخضرة.

وباستخدام تكنولوجيا الري اليابانية للقرن الثامن عشر اقترانا بالأساليب التقليدية لأفغانستان، نجح مشروع الأرض الخضراء في إنشاء نظام ري بالغ الفعالية. وبالاعتماد على مهارات عريقة، تمكن نظام الري الجديد هذا من الصمود أمام فيضانات فصل الربيع الموسمية التي عرقلت المحاولات السابقة.

ولم يتوقف التحول عند هذا الحد. فقد ازداد إنتاج القمح من صفر تقريبا إلى قدرة يمكن بها الآن إطعام أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ شخص. وبالنسبة للأفغان الذين فروا منذ وقت طويل من مقصد إلى آخر، فإن هذا التحول يوفر لهم مكانا يستقرون فيه ويعيشون حياة مستقرة أخيرا.

وقد بدأ الناس يتمتعون بالمزيد من فرص العمل. وقبل هذا المشروع، لم يكن يعمل في الزراعة إلا ٠٠٠ ٣٠ شخص في المنطقة. لكن في غضون ١٢ سنة، ازداد هذا العدد خمس مرات ليصل إلى ٠٠٠ ١٥٠ شخص. وبتحسن فرص عمل على نطاق واسع، بدأنا نرى المزيد من الاستقرار الاجتماعي وانخفاضا كبيرا في الجريمة.

وفي هذا الصيف، عندما شاهد وزير الاستصلاح والتنمية الريفية ووزير الزراعة والري والماشية ما حدث، عجزا عن التعبير عن سعادتهما. فالتحول فاق توقعاتهما بصورة كبيرة.

والقصة النجاح هاته انطلقت في بداياتها من مستوى القوعد الشعبية. وقد كانت تمولها في البداية وعلى نحو حصري المنظمة غير الحكومية المشار إليها آنفا، ”خدمات السلام الطبية لليابان“. وفي عام ٢٠١٠، انضمت إليها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي في تقديم المساعدة التقنية والمالية. وننظر الآن في إمكانية التعاون مع الحكومة الأفغانية والمنظمات الأخرى من أجل نشر نموذج نظام الري لخدمات السلام الطبية لليابان في مناطق أخرى من أفغانستان.

وقصة صحراء غامبيري ليست سوى مثال حي واحد على قدرة أفغانستان على تحقيق الاعتماد على الذات. وتعتقد اليابان اعتقادا راسخا بأنه، عندما يتعاون المجتمع الدولي مع أفغانستان، يمكن تحقيق إنجازات مماثلة في مجالات أخرى أيضا. وقد قطعت أفغانستان أشواطا كبيرة في طريقها نحو الاعتماد على الذات.

بيد أن أوجه انعدام اليقين وعدم الاستقرار السياسي تقوض إمكاناتها الاقتصادية. وفي مثل هذه الحالات الصعبة، نتطلع إلى أن تقوم حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية بتعزيز جهودها الإصلاحية. ونتطلع إلى أن تقوم الحكومة الأفغانية بالتصدي للتحديات الحاسمة التي تعيق النمو المستدام، مثل تحسين الأمن، وتعزيز الاستقرار السياسي، والقضاء على الفساد، وتحقيق الاستدامة المالية، وتعزيز إصلاح الانتخابي. ويسعى المجتمع الدولي، من جانبه، إلى إعادة تأكيد التزامه بتقديم المساعدة اللازمة في إطار مبدأ المساءلة المتبادلة المتفق عليه في طوكيو. وفي ذلك الصدد، نعرب أيضا عن تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي يقودها بكل اقتدار السيد نيكولاس هايسوم، على نجاح جهوده الممتازة في إعداد تقرير لجنة الاستعراض الثلاثية (S/2015/713، المرفق).

وفي الختام، فإن طريق أفغانستان نحو الاعتماد على الذات ينطوي على فرص هائلة وتحديات هامة. غير أن تحول الصحراء غامبيري يدل على أن أفغانستان تتقدم، بصورة تدريجية، نحو مستقبل أكثر إشراقا. واليابان، إلى جانب المجتمع الدولي، على استعداد لمواكبة أفغانستان في طريقها نحو السلام والرخاء والاعتماد على الذات.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): نظرا لضيق الوقت، سأقرأ نسخة مختصرة من بياني. النسخة الكاملة ستكون متاحة على موقع تويتر.

أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

بادىء ذي بدء، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم والمدير التنفيذي فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين، والسفير تانين على بيانه.

وأود أن أثير ثلاث نقاط: الأولى تتعلق بالتحديات الأمنية؛ والثانية بالتنمية والحوكمة؛ والثالثة بعمل الأمم المتحدة في أفغانستان.

فيما يتعلق بالتحديات الأمنية والتعاون الإقليمي، فإن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (S/2015/684) يصف زيادة مقلقة في عدد الضحايا المدنيين وتدهور الحالة الأمنية العامة. وتعرب مملكة هولندا عن تعازيها إلى الحكومة الأفغانية وشعبها على الأرواح التي فقدت في العديد من الهجمات الأخيرة التي شنتها الجماعات المتمردة. ونرحب بالخطوة الإيجابية المتمثلة في المحادثات المباشرة بين الحكومة الأفغانية وحركة الطالبان، التي عُقدت في باكستان في هذا الصيف. وفي الأجل الطويل، لن يتحقق الاستقرار والسلام الدائمين إلا عن طريق المصالحة. ونأمل أن يتم استئناف محادثات السلام التي يقودها الأفغان بسرعة وأن تظل تحظى بالدعم اللازم من المنطقة.

وشكل مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الأخير بشأن أفغانستان في كابل مثالا على التعاون الإقليمي المثمر، شأنه في ذلك شأن عملية قلب آسيا. ونعرب عن تقديرنا لمبادرة حكومات أفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية والصين بتنظيم اجتماع جانبي رفيع المستوى بشأن التعمير السلمي في أفغانستان والتعاون الإقليمي خلال الأسبوع القادم الذي ستعقد فيه اجتماعات رفيعة المستوى.

ثانيا، وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية والحكم الرشيد، تعرب مملكة هولندا عن ارتياحها بنتائج اجتماع كبار المسؤولين الذي عقد مؤخرا في كابل، لا سيما مع ازدياد المنجزات الملموسة من حيث الاعتماد على الذات من خلال إطار المساءلة المتبادلة، مثل إنشاء وحدات النيابة العامة للتصدي للعنف ضد المرأة في جميع المحافظات، فضلا عن تنفيذ خطة العمل الوطنية الأفغانية عملا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وعلاوة على ذلك، وكما يبرز تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة، فإن حكومة الوحدة قد أحرزت بعض أوجه التقدم الكبير في تعزيز الحوكمة الرشيدة من خلال تحسين المساءلة والحد من الفساد. كما أن اللجنة الخاصة للإصلاح الانتخابي تمكنت من تحقيق نتائج مثيرة للإعجاب في وقت قصير. لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل التأكد من أن الانتخابات المقبلة ستكون نزيهة وعادلة وجامعة. وستظل هولندا شريكة أفغانستان في دعم ذلك الجهد.

ثالثا، وفيما يتعلق بعمل الأمم المتحدة في أفغانستان،

تلقينا بسرور تقرير لجنة الاستعراض الثلاثية (S/2015/713، المرفق)، الذي يدرس دور وهيكل وأنشطة جميع كيانات الأمم المتحدة في أفغانستان. وإعداد التقرير بتنسيق جيد بين كيانات الأمم المتحدة في أفغانستان والبلدان المانحة، والأهم من ذلك، الحكومة الأفغانية، إنجاز هام. وتؤيد هولندا التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الثلاثية، لا سيما التركيز على الأمم المتحدة لكي تواصل عملها الجيد في بذل جهود المساعي الحميدة والمطالبة بزيادة البرمجة المشتركة فيما بين كيانات الأمم المتحدة. وهذه مسؤولية أكبر من بعثة الأمم المتحدة بمفردها.

وأود أن أؤكد على التزام مملكة هولندا بمواصلة تأييد الدور التنسيقي الذي تؤديه البعثة لتحقيق تلك الغاية. وعلى وجه الخصوص، أود أن أهنئ بعثة الأمم المتحدة على الجودة العالية لعملها في أفغانستان في مجال حقوق الإنسان، المعترف به على الصعيد العالمي باعتباره من أفضل الممارسات المتعلقة بمنهجيتها القوية ومشاركتها البناءة مع جميع أطراف النزاع، كما ذكر أيضا في الاستعراض. وفي هذا الصدد، كما نؤيد تأييدا قويا التوصية بمواصلة التأكيد على الولاية المعيارية للأمم المتحدة في تحسين حقوق الإنسان وسيادة القانون في أفغانستان.

وفي الختام،

لقد كانت مملكة هولندا شريكا لأفغانستان منذ وقت طويل، وأسهمنا على نحو كبير في مجالي الأمن والتنمية، وسنقف إلى جانب الشعب الأفغاني في السنوات المقبلة. ونحن الآن ننظر في مشاركتنا المناسبة بعد عام ٢٠١٧. وسنراعي التقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان، وسنشدد، كما فعل زميلنا الياباني في وقت سابق، على أهمية الاعتماد على الذات. ونأمل أن يتحقق الاعتماد على الذات في هذا العهد الجديد المتسم بزيادة تولي الأفغان لزمام الأمور والريادة. وبروح الشراكة هاته التي تركز على دعم السلام والعدالة والتنمية، نود أن نواصل دعم أفغانستان وشعبها.

وأود أن أختتم كلمتي على نحو شخصي لأشيد بعمل السفير تانين، لجهوده بصفته الوطنية وجهوده من أجل إصلاح مجلس الأمن. وأتمنى له كل التوفيق، ولا يسعني أن أقول سوى أنني سأشتاق إليه كصديق.

الرئيس (تكلم بالروسية) أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، وللرئاسة الروسية للمجلس على تنظيم مناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان. كما أود أن أشكر السفير تانين ممثل أفغانستان على بيانه، مغتنما هذه الفرصة للإشادة به على ما قدمه من خدمات إلى بلده ومتمنيا له النجاح في مهمته الجديدة.

كما أود أن أشكر السيد نيكولاس هايسوم والسيد يوري فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين.

إن إيران تواصل دعمها الكامل لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة والمستدامة في أفغانستان، حيث نرى أن الأمن في أفغانستان حيوي الأهمية لأمن حدودنا وأمن المنطقة. وحيث أن تولي القيادة الكاملة يشكل في الواقع خطوة رئيسية نحو إرساء السلام والرخاء في البلد، تواصل إيران تقديم الدعم الكامل لحكومة الوحدة الوطنية الأفغانية ولا تزال على ثقة من أنها في وضع جيد يتيح لها التصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها وتملك القدرات اللازمة للقيام بذلك.

يشير التقرير الأخير للأمين العام عن أفغانستان (S/2015/684) إلى أنه، على الرغم من أن العدد الإجمالي للهجمات يبين حدوث تراجع طفيف بالمقارنة مع عام ٢٠١٤، فإن النزاع المستمر زاد من حيث الشدة والنطاق الجغرافي. وحدثت زيادة ملحوظة في الهجمات الإرهابية في كابل في أعقاب تأكيد وفاة زعيم الطالبان الملا عمر. إن تدهور الحالة الأمنية، لا سيما في شمال أفغانستان وغربها، أمر يبعث على القلق. نحن ندين جميع الهجمات العنيفة التي ترتكبها حركة الطالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية، وندين كذلك أي تعاون معها، حيث نرى أن التعاون من شأنه أن يشجعها في سلوكها البغيض، ومن ثم سيؤدي إلى نتائج عكسية فيما يتعلق بإحلال السلام في أفغانستان.

ينبغي أن تصبح أفغانستان هدفا للتعاون الإقليمي والدولي، لا للمنافسة، حتى يتسنى إرساء وتعزيز السلام والأمن والتنمية في المنطقة. وفي ظل الظهور المتزايد لداعش والمنتسبين لها في أفغانستان، إلى جانب طائفة واسعة من الجماعات الإرهابية والمتطرفة، على القوى الدولية والإقليمية، كما يرد في تقرير الأمين العام، مسؤولية أكبر تجاه حكومة الوحدة الوطنية ويمكن أن تجني فوائد جمة من مساعدتها، خاصة في مكافحة الإرهاب. وترحب إيران ببيان الرئيس غني بشأن التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة بين إيران والأطراف المتفاوضة معها. ونقدر وصفه الخطة بأنها فرصة لتعزيز السلام والاستقرار والتعاون الاقتصادي في المنطقة.

وفيما يتعلق بالتعاون الثنائي، نرى أن توسيع نطاق علاقاتنا الاقتصادية والسياسية مع أفغانستان المجاورة أولوية. وتقف إيران على أهبة الاستعداد لزيادة تعاونها الثنائي، ولا سيما بشأن المسائل الأمنية، وجهود مكافحة المخدرات، والمشاريع الإنمائية والتعاون الاقتصادي في مجالي البنية التحتية والزراعة، وكذلك في الجهود الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للاجئين الأفغان.

هناك إمكانات هائلة يجب استغلالها في مجالي التجارة والمرور العابر. ونتوقع استكمال الاتفاق الثلاثي بين الهند وأفغانستان وإيران بشأن مرافق ميناء شهباهار بحلول نهاية أيلول/سبتمبر. سيكون الوصول إلى ذلك الميناء مفيدا جدا لأفغانستان، بوصفها بلدا غير ساحلي. كما أن استكمال مشروعي السكك الحديدية الجاري تنفيذهما بين إيران ومدينتي هرات وفراه الأفغانيتين خطوة هامة في تعزيز الأنشطة الاقتصادية بين البلدين وفي المنطقة.

وفيما يتعلق بجهود مكافحة المخدرات، نحن نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء التقارير التي تشير إلى أن زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان أظهرت زيادة في السنوات الأخيرة. فتلك الزيادة ترجع أساسا إلى تفشي انعدام الأمن والفقر. وتشكل تهديدا حقيقيا للمنطقة وخارجها وينبغي أن يتصدى لها المجتمع الدولي بطريقة شاملة وجادة تماما. وفي ذلك السياق، نرحب بالمبادرات التي اتخذتها بلدان المنطقة، بما فيها الصين وباكستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان وإيران.

إن الدعم والالتزام القويين من الجهات المانحة الدولية والسلطات الأفغانية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أساسيان من أجل ردع خطر زراعة المخدرات والاتجار بها. فلا تشكل المخدرات تحديا صحيا واجتماعيا فحسب، بل والأهم من ذلك، أنها مصدر رئيسي للدخل للجماعات المتطرفة والإرهابية. لذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدر تقديرا خاصا ويقدم الدعم للمبادرة الثلاثية بين أفغانستان وإيران وباكستان بشأن التعاون في مجال مكافحة المخدرات. إنها مبادرة مفيدة ستعود بالنفع على أفغانستان وكذلك على بلدان العبور والمقصد، ويجب أن تحظى بدعم المجتمع الدولي.

لا يزال مئات الآلاف من اللاجئين الأفغان يعيشون في إيران. نحن نواصل المشاركة في أعمال لجنة الاستعراض الثلاثية من أجل التخطيط للإعادة الطوعية والآمنة والكريمة والتدريجية للاجئين الأفغان، وإدارة شؤون اللاجئين في إيران. ويؤكد الانخفاض في العودة الطوعية على أهمية تلبية الاحتياجات المعقولة للاجئين العائدين إلى أفغانستان حتى يتسنى عكس ذلك الاتجاه، ويؤكد على ضرورة تعبئة المزيد من الدعم الدولي لهذا الغرض. كما أننا نواصل دعم مئات الآلاف من الطلاب الأفغان، من التعليم الابتدائي إلى التعليم الجامعي، في انتظارعودتهم إلى الوطن في نهاية المطاف.

وندعم بعثة الأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة، في الجهود التي تبذلها لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مجالي التنمية والتعمير من خلال المشاركة الإقليمية القوية بشأن مسائل من قبيل أمن الحدود والهجرة وعودة اللاجئين وتدابير مكافحة المخدرات. وينبغي مواصلة ترشيد دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، مع مراعاة العمل الذي تضطلع به لجنة الاستعراض الثلاثية، التي تتألف من الحكومة، بوصفها الشريك الرئيسي، والجهات المانحة الدولية والبعثة والأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): في حين أن السويد تؤيد تماما البيان الذي سيدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، نكتفي بالإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

أولا، أود أن أشكر السيد هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، على إحاطته الإعلامية الشاملة عن الحالة المثيرة للقلق في أفغانستان، والأهم، على العمل الذي يضطلع به مع فريقه في الميدان. ونحيط علما بشكل خاص باستمرار هشاشة الحالة الأمنية وحدة النزاع. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري الشخصي وامتنان الوفد السويدي للسفير ظاهر تانين على عمله هنا. إنه مثال حقيقي على الكيفية التي يمكن به لشخص منفرد أن يحدث تغييرا إيجابيا لبلده. لقد لاحظنا عمله بإعجاب شديد، ونتمنى له التوفيق في المستقبل.

أود أن أركز على ثلاث نقاط.

أولا، نرحب بنتائج استعراض بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الذي اضطلعت به لجنة الاستعراض

الثلاثية، التي ستثري المناقشة هنا في مجلس الأمن. ونود أن نشكر حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية على مساهماتها البناءة، وفريق بعثة الأمم المتحدة على تيسير تلك العملية.

لا تزال السويد تؤيد البعثة بقوة، وتوافق على المقترحات التي قدمتها اللجنة بشأن مستقبل عملها. ويسرنا بشكل خاص أن التوصيات تقر بدور الأمم المتحدة المعياري في عدد من المجالات الهامة، استنادا إلى المبادئ الأساسية للشفافية والمشاركة والمساءلة. سوف تحتاج أفغانستان إلى الدعم الدولي في المستقبل المنظور. ومن ثم لن يبرح للبعثة دور تضطلع به في التنسيق بين الجهات المانحة، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية وتقديم الدعم من أجل بناء القدرات للاستجابة الإنسانية.

إن الوجود المادي لبعثة الأمم المتحدة في البلد يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لفعالية ولاية الأمم المتحدة وقدرة الجهات المانحة في الأمم المتحدة على تحقيق ورصد المساعدة في جميع أنحاء البلد، لا سيما في المجال الإنساني. وعلاوة على ذلك، من الجوهري الإبقاء على دور بعثة الأمم المتحدة في تقديم المساعي الحميدة للمحافظة على السلام والمصالحة، بهدف المساعدة في التيسير لعملية سلام يجب أن تكون بقيادة أفغانية، عملية تشمل وتمثل جميع السكان. ومشاركة المرأة في تلك العملية تكتسي أهمية خاصة. من سو الطالع، أن احتمالات التوصل إلى حوار سلام تتعرض للخطر جراء الهجمات المتكررة على السكان المدنيين، على الرغم من الجهود الإقليمية والدولية التي نرحب بها.

ثانيا، إن الأحداث الأخيرة أدت إلى وقوع عدد مقلق من الإصابات في صفوف المدنيين وإلى التشريد المتصل بالتزاع. إن العنف في شكل هجمات انتحارية، والقتل المستهدف، وعمليات الاختطاف، كلها جزء من الحياة اليومية لملايين الأفغان، وكما هو الحال دائما، فإن النساء والأطفال في حالة هشة جدا. لا بد من التصدي لذلك التطور المقلق. ونحن قلقون جدا إزاء استمرار انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، الأمر الذي ألحق بالناس معاناة ويأس كبيرين. ويجب عدم المساس بعالمية حقوق الإنسان. ومن المهم التأكد من إنهاء تلك الانتهاكات وتعزيز آليات المساءلة.

ثالثا، ترحب السويد باجتماع كبار المسؤولين في الآونة الأخيرة، وهو اجتماع تم فيه إقرار إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة. ونرحب بالتركيز الاستراتيجي والجهود المبذولة لزيادة الملكية الأفغانية وضمان إنفاق المعونة الإنمائية بفعّالية قدر الإمكان. ونشيد بحكومة أفغانستان على تحديدها أولويات العمل بشأن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ويؤكد مرة أخرى الإطار الجديد التزاماتنا المشتركة وشراكتنا الطويلة الأجل، وأكثر من ذلك يوفر أيضا أساسا هاما لوضع أفغانستان بثبات على طريق يفضي إلى الاعتماد على الذات.

في الختام، إن دعم السويد لأفغانستان كبير وطويل الأجل. فقد بدأ منذ عدة عقود وسيستمر، مع الالتزام بتقديم مبلغ ١,٢ مليار دولار طوال عقد التحول. وبوسع الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني التعويل على دعمنا المستمر، بصرف النظر عن تصاعد الصراع. ونحن ندين كل الهجمات على السكان المدنيين، وندين كل محاولة لعرقلة الحوار المجدي بشأن إحلال السلام والمصالحة. لقد حان الوقت لإنهاء العنف الذي ابتليت به أفغانستان لفترة طويلة جدا. وقد حان الوقت أيضا لتنفيذ الإصلاحات. إن رؤيتنا المشتركة لأفغانستان تتوقف إلى حد بعيد على أن تكون مزدهرة وذاتية الحكم، بحيث يمكن الشعب الأفغاني أن يتمتع تمتعا كاملا بحقوقه وحرياته، كما نص عليها دستور البلد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): مراعاة للوقت، سأتوخى الإيجاز. نتوجه بالشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم. نعتقد أن ملخص الأمين العام لمناقشات لجنة الاستعراض الثلاثية (S/2015/713، المرفق) قد جاء في الوقت المناسب. ويساعد على تحديد الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان خلال عقد التحول، والدور البناء للحكومة الأفغانية في صياغته جدير بالثناء.

من المهم المحافظة على الإنجازات التي تحققت في العقد الماضي مع الاستمرار في السير على الطريق المفضي إلى مستقبل أكثر استدامة للشعب الأفغاني. إن الحكومة في كابل حققت تقدما ملحوظا في ذلك المجال. في الوقت نفسه، نشجب بشدة التزايد المستمر في فقدان الأرواح المدنية جراء الأعمال الإرهابية الجبانة والقتال المتواصل، فضلا عن سقوط العديد من الضحايا بين صفوف قوات الأمن الأفغانية في كفاحها ضد الفصائل المناوئة للحكومة.

نشجع حكومة أفغانستان على مواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ برنامج الإصلاح الوارد في مؤتمر لندن المنعقد في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وينبغي أن تنفذ خطة الإصلاح الآن على نحو أسرع. وألمانيا على استعداد لدعم أفغانستان في هذا المسعى، ونثني على النداء الوارد في تقرير الأمين العام (S/2015/684) الذي يحض جميع القادة السياسيين الأفغان على مواجهة تلك التحديات انطلاقا من روح الوحدة الوطنية.

إن التنمية والأمن يسيران يدا بيد. فلا يمكن تحقيق السلام الدائم في أفغانستان إلا من خلال عملية سياسية تشمل للجميع. وفي ذلك الصدد، نرحب بمحادثات السلام الأخيرة ونشجع المشاركين ومؤزاريهم على مواصلة ذلك الحوار في أسرع وقت ممكن. بينما نرحب بمشاركة أفغانستان الفعالة في عمل مجلس حقوق الإنسان، من الواضح أن تنفيذ حقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة، في جميع جوانب النشاط الحكومي، لا يزال يشكل تحديا، وهو أيضا التزام من جانب الحكومة الأفغانية. يشمل ذلك دعم اللاجئين، وإيجاد حلول ربما تمكنهم من العودة إلى بلدانهم الأصلية.

إن قيام أفغانستان مستقرة يتطلب تحقيق الاستقرار الإقليمي، والعكس بالعكس. ونشيد بحكومة أفغانستان لعملها بهمة ونشاط على تعزيز الروابط مع البلدان المجاورة لها في المنطقة، على سبيل المثال، في إطار عملية قلب آسيا، التي ستواصل ألمانيا دعمها. تثني ألمانيا على بعثة الأمم المتحدة لعملها في أفغانستان. فقد أدت دورا حاسما جدا في الانتخابات الأخيرة. ولتنمية أي مجتمع ديمقراطي، من الجوهري أن يتمكن أبناء الشعب الأفغاني من الإدلاء بأصواتهم في عملية انتخابية آمنة وحرة ونزيهة. في ذلك السياق، نرحب بتعيين لجنة الإصلاحات الانتخابية الخاصة. ستظل ألمانيا ملتزمة بدعم أفغانستان في هذا العقد البالغ الأهمية. وسنقدم قريبا مشروع قرار جديدا في الجمعية العامة مؤازرة لأفغانستان، وسنسعى إلى اعتماده من جانب جميع الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة استراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود مشاركة الآخرين تقديم الشكر للممثل الخاص هايسوم والمدير التنفيذي فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين، وأرحب أيضا بمساهمة الممثل الدائم لأفغانستان، السفير ظاهر تانين. واشارك الآخرين التمني له بالتوفيق في وظيفته الجديدة.

إننا إذ ندنو من الذكرى السنوية الأولى لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، نرى أن الوقت مناسب للاعتراف بالقيادة والتصميم الذي أظهره كل من الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله وبالتقدم الذي أحرزته أفغانستان. إن أفغانستان إذ

تشرع في عقد التحول، أحرزت مكاسب حقيقية تشمل المجالات السياسية والاقتصادية، والأمنية والاجتماعية.

ومهما يكن من أمر، فقد اتسمت السنة الماضية باستمرار التمرد الذي يلحق الضرر بالمدنيين، والهجمات التي أسفرت عن مقتل وجرح مئات الأفراد غير المقاتلين. إن أفراد قوات الدفاع الوطنية الأفغانية وقوات الأمن الأفغانية تحلت بروح الشجاعة والتفاني في الدفاع عن دولتهم. نؤكد من جديد التزامنا بدعم الحكومة الأفغانية في الدفاع عن مواطنيها ضد التمرد. وتقدم أستراليا مساعدات مالية بلغ مجموعها ٣٠٠ مليون دولار خلال ثلاث سنوات وحتى عام ٢٠١٧. من الجدير بالذكر أنه خدم في أفغانستان أكثر من ٢٥ ٠٠٠ فرد من أبنا استراليا، ولا يزال يعمل فيها الآن ٤٠٠ أسترالي.

وترحب أستراليا بالخطوات الإيجابية التي اتخذها حكومة الوحدة الوطنية لتعزيز قضية السلام والمصالحة، بما في ذلك المحادثات مع حركة طالبان في موري، بباكستان. إزاء خلفية التحديات المستمرة، لا يمكن تحقيق السلام إلا إذا اضُطلع بجهود المصالحة بحس بالهدف والواقعية.

تعرب أستراليا عن سرورها للانضمام إلى الشركاء الدوليين هذا الشهر في كابل لإقرار إطار الاعتماد على الذات والمساءلة المتبادلة. سترتكز الالتزامات التي قطعتها حكومة أفغانستان بشأن حقوق الإنسان وتمكين النساء والفتيات على التقدم الذي أحرز خلال العقد الماضي. إن التنفيذ الكامل لقانون القضاء على العنف ضد المرأة، وخطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن يشكلان عنصرا أساسيا في برنامج الإصلاح. سنواصل تقديم المساعدة إلى الحكومة الأفغانية بتوفير المأوى والدعم لأكثر من ٢ ٣٠٠ امرأة وفتاة وتدريب ما يزيد على ٢ ٨٠٠ من أفراد الشرطة وموظفي قطاع العدالة دعما لحقوق المرأة. تعرب أستراليا عن الشكر والتهاني لحكومة الوحدة الوطنية على نجاحها في السنة الأولى من توليها مقاليد السلطة، وتتطلع إلى مواصلة العمل من أجل تحقيق السلام والازدهار في أفغانستان.

منذ عام ١٩٦١، ما انفكت الأمم المتحدة تضطلع بدور هام وبناء في أفغانستان. ونرحب بالعمل الذي تضطلع به لجنة الاستعراض الثلاثية المعنية بالأولويات المقبلة لأنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، ونشجع أعضاء المجلس على النظر في توصياتها التي ستؤدي إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان في آذار/مارس ٢٠١٦.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالروسية): بما أن هذه المرة الأولى التي أخاطب فيها مجلس الأمن هذا الشهر، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وبلدكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر.

(تكلم بالإنكليزية)

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا وأرمينيا وجورجيا.

أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2015/684) بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين. وأشكر أيضاً الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، السيد هيسوم، على إحاطته الإعلامية، مؤكداً له استمرار دعمنا الكامل لمهمته. وأود أيضا أن أشكر السفير تانين على بيانه وعلى تعاونه الجيد للغاية معنا على مر السنين. ونتطلع للعمل معه بشكل وثيق في منصبه الجديد.

وأود أن أؤكد مجدداً دعم الاتحاد الأوروبي الكامل للدور المهم والمستمر الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع وكالات الأمم المتحدة التي تعمل من أجل دعم الشعب الأفغاني وتنسيق المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي.

ودور الأمم المتحدة في تيسير التوافق والدعم لبرنامج حكومة الوحدة الوطنية للإصلاح كان مفيداً بشكل خاص لدى التحضير لاجتماع كبار المسؤولين الذي عقد في كابل في ٥ أيلول/سبتمبر. والإطار الجديد للمساءلة المتبادلة والاعتماد على الذات يوفر معايير وآجالاً زمنية مهمة لإنجازها في المجالات الرئيسية ذات الأولوية. ومن المشجع بصفة خاصة أن الإطار الجديد يتضمن مؤشرات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والأطفال، فضلاً عن المؤشرات فيما يتعلق بالتطوير المستمر لمؤسسات خاضعة للمساءلة والإصلاحات الانتخابية. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الخاصة للإصلاح الانتخابي، التي قدمت توصياتها الأولية. وقدرة المؤسسات الأفغانية على تحقيق النتائج التي يصل مردودها إلى مواطنيها هو ما سيصنع الفرق.

لقد شهدت الأشهر الماضية تصاعداً جديداً في نزوح اللاجئين والمهاجرين من أفغانستان، وكثير منهم حصل على مستوى تعليمي جيد. واستمرار انعدام الأمن يهدد التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في البلاد. وليس هناك ما هو أكثر إلحاحاً من أن تقوم حكومة أفغانستان، بدعم من المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة في المنطقة، بتوفير بيئة آمنة ومستقرة. وسنبقى ملتزمين تجاه أفغانستان. ومن الأهمية بمكان أن يكون الشعب الأفغاني قادراً على استعادة الثقة في المستقبل، ولا سيما من خلال التنفيذ العاجل لإصلاحات تهدف إلى إيجاد فرص اقتصادية.

ويشرفني أن أعلن قبول الاتحاد الأوروبي للدعوة التي وجهتها حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية للمشاركة في استضافة المؤتمر الوزاري القادم في بروكسل. وعلى القيادة الأفغانية، جنباً إلى جنب مع التضامن والدعم الدولي المستمر، أن تعمل على نجاح ذلك الجهد والمضي قدما صوب الهدف الطويل الأجل لتحقيق اعتماد الأفغان على الذات. وعلى ذلك المسار، يمكن لمؤتمر بروكسل أن يرسل إشارة قوية من الأمل والثقة والتغيير.

وتقرير الأمين العام يبرز الصراع المستمر، الذي ازدادت كثافته واتسع نطاقه الجغرافي. ويشير إلى الازدراء المستمر والمطلق من جانب طالبان وغيرها من الجماعات المتمردة لأرواح الأفغان. ولا بد أن نكون واضحين: فالتمرد مستمر في تخطيط الهجمات واستهداف المدنيين الأفغان. والاتحاد الأوروبي يدين جماعات التمرد التي تواصل شن هجمات مباشرة ضد المدنيين والمؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني، مما تسبب في سقوط أعداد قياسية من الخسائر. ومن المهم أيضاً أن يسمح لوكالات المساعدة الإنسانية وعمال الإغاثة بالوصول دون عوائق إلى السكان المتضررين الأكثر ضعفاً، وذلك تمشياً مع المبادئ الإنسانية الأساسية.

والاتحاد الأوروبي على ثقة من أن حكومة الوحدة الوطنية سوف تنتصر في المعركة، بكل الدعم الذي يمكننا تقديمه جماعياً. وبدء عملية سلام يقودها الأفغان ويملكونها لا يزال هو الهدف الرئيسي. وفي وقت سابق من هذا العام، شجعنا اللقاءات المباشرة بين حكومة أفغانستان وممثلي طالبان. ونواجه الآن طريقاً مسدوداً بسبب الهجمات المتواصلة للمتمردين. وندعو البلدان كافة، ولا سيما جيران أفغانستان، إلى دعم تسوية شاملة تنبذ العنف القمعي الذي لحق بالكثير من الأفغان، وتتنصل من أي صلة بالإرهاب أو الجماعات الإرهابية وتحترم حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة.

ونحن نرحب بإطلاق خطة عمل وطنية في أفغانستان بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، للفترة ٢٠١٥–٢٠٢٢. ونؤيد حكومة الوحدة الوطنية في ذلك المسعى تماماً، وقد أعددنا برنامج دعم خاص لتنفيذ تلك الجهود. ولا بد من حماية المكاسب التي حققتها المرأة الأفغانية منذ سقوط نظام طالبان، لأن مشاركتها الفعالة في إعادة بناء الدولة تظل حاسمة الأهمية. وبغية تعزيز تمكين المرأة في جميع قطاعات المجتمع، نريد أن نرى المرأة تشارك بنشاط في المفاوضات بشأن مستقبل بلدها.

إننا نعتبر أن زيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي، ولا سيما تنمية التجارة البينية والبنية التحتية الإقليمية، ستحقق المنافع لجميع البلدان في المنطقة. ولذلك، فإننا ندعم كل الجهود للحفاظ على تلك العلاقات الإقليمية وتحسينها. وينبغي أن ينسب الفضل للرئيس غني والقادة الآخرين في المنطقة لمساعيهم من أجل تحقيق التواصل فيما بينهم.

والربط الإقليمي وتحسين التعاون الاقتصادي يمكن أن يوفرا أساساً هاماً لتحقيق الاستقرار والازدهار. والتنفيذ الكامل لاتفاق التجارة والعبور بين أفغانستان وباكستان وغيره من الاتفاقات يمكن أن يؤدي دوراً قيماً في تحفيز النشاط الاقتصادي. ومافتئنا ندعم عملية قلب آسيا وغيرها من العمليات التي تملكها البلدان في المنطقة. ونتطلع إلى تضافر جهود أصحاب المصلحة الرئيسيين لإظهار القيادة واستثمار الموارد السياسية والمالية لتحقيق تلك الغاية.

ختاماً، أود أن أقول إن الاتحاد الأوروبي سيعمل مع حكومة الوحدة الوطنية ويقدم لها الدعم خلال فترة التحول الصعبة تلك، وسيقف إلى جانبها بينما تنهض بحوار جامع بشأن المصالحة والمشاركة السياسية. فالسلام الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا بالمشاركة البناءة لجميع البلدان المجاورة. وسيعمل الاتحاد الأوروبي مع الأعضاء القياديين في المجتمع الدولي لدعم تلك النتيجة. ودور بعثة الأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن لجميع الأفغان سيكون حيوياً، ونشدد على أهميته.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وبشكر الأمين العام على تقريره (S/2015/684) بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، السيد نيكولاس هيسوم، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، على إحاطتيهما الإعلاميتين، كما أشكر السفير ظاهر تانين على بيانه. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسفير تانين على عمله باسم أفغانستان، وأتمنى له كل التوفيق في مهامه الجديدة.

نرحب باستمرار عملية الانتقال السياسي في أفغانستان بنجاح. وفي هذا السياق، نرى أن التعيينات الأخيرة على مستويات مختلفة من هيئات الدولة ستعزز العمل المثمر والموجه نحو تحقيق النتائج لحكومة الوحدة الوطنية. ونرحب أيضاً بالجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية لتنفيذ الإصلاحات المختلفة في مجال الحكم الرشيد، مع التركيز بشكل خاص على سيادة القانون ومكافحة الفساد. ولا شك أن تلك الإصلاحات ستعزز التماسك الاجتماعي في البلد كله، وتساعد على تعزيز الثقة في هياكل الدولة.

وإصلاح النظام الانتخابي مجال آخر بدأت الحكومة الأفغانية عملية مهمة بشأنه. ونتوقع عقد الانتخابات البرلمانية بعد الانتهاء من الإصلاحات ذات الصلة، والتي من شأنها زيادة تعزيز عمل المؤسسات الديمقراطية.

وبغية الحفاظ على الإنجازات التي تحققت في أفغانستان على مدى السنوات الأربع عشرة الماضية والبناء عليها، فإن

استمرار دعم المجتمع الدولي لأفغانستان خلال عقد التحول ٢٠١٥- ٢٠٢٤ يكتسي أهمية قصوى. ونثني على الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنسيق جهود الجهات المعنية الدولية في أفغانستان. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي دعم الجهود القيمة للبعثة.

ونحن نؤيد تماماً مبادرات الحكومة الأفغانية فيما يتصل بعملية السلام والمصالحة. ونأمل أن تسفر تلك الجهود عن نتائج إيجابية كيما يتحقق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان.

وانطلاقاً من فهمنا أن المشاكل التي تواجهها بلدان المنطقة، والتي تشمل الإرهاب والجريمة المنظمة، هي ذات طابع عابر للحدود، فإننا نعتبر التعاون الوثيق بين دول المنطقة أمراً بالغ الأهمية في معالجة تلك التحديات.

ولذلك، نعتقد أنه ينبغي استخدم المنابر المتعددة الأطراف القائمة بصورة أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، فإن عملية اسطنبول هي نموذج للتعاون الفعال القادر على توفير حلول عملية للتحديات الحالية في منطقة قلب آسيا. وعندما يسود مناخ من التعاون والتضامن، ستتمكن البلدان الإقليمية من الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية الهامة للمنطقة.

وستواصل تركيا دعمها للحكومة الأفغانية في سعيها لإحلال السلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان. إن التزام تركيا تجاه أفغانستان هو التزام طويل الأجل. ومن هذا المنطلق، تقدم تركيا إسهامات شاملة إلى أفغانستان سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وفي المجال الأمني، سوف تستمر تركيا في برامجها المتعلقة ببناء القدرات، سواء ضمن إطار منظمة حلف شمال الأطلسي أو على أساس ثنائي مع الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية. وسوف يستمر برنامج المساعدة الإنمائية التركي للشعب الأفغاني، الذي يمثل أشمل برنامج للمساعدة الإنمائية موجه نحو بلد آخر في تاريخها، في السنوات المقبلة مع التزام بمبلغ ١٥٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٥- ٢٠١٧.

في الختام، أود أن أؤكد على أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم والاستقرار في أفغانستان إلا ضمن إطار إقليمي يستفيد من الطاقة الإيجابية وزيادة التعاون في محيطه.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد روزيتشكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): تود سلوفاكيا أولاً أن تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2015/684)، وأن أرحب بالممثل الخاص هايسوم، واشكره على إحاطته الإعلامية. كما أننا استمعنا باهتمام إلى ملاحظات السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير تانين على بيانه، وبشكل شخصي، على صداقته وعمله الممتاز خلال فترة ولايته في نيويورك.

قبل سنة وفي هذه القاعة بالذات، بدأت بياني (انظر S/PV.7267) بدعوة القادة الأفغان للتمسك بالتزاماتهم المعلنة، وهي تشكيل حكومة وحدة الوطنية واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الاستقرار في البلد. واليوم، أثني على حكومة الوحدة الوطنية والقادة السياسيين الأفغان الذين تمكنوا من العمل معا بطريقة بناءة في جهودهم الرامية إلى التصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية المتزايدة. والدور الملهم الذي يقوم به القادة في كابول لا غنى عنه، والشعب الأفغاني يتابعه عن كثب. ولا يمكننا توقع نفس السلوك في المستويات الأخرى لعمليات صنع القرار إلا عندما تكون النخبة مثالا يقتدى به.

في هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري للمبادرات الأربع التي اتخذها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من أجل تعزيز حوار جامع يقوده الأفغان ويمسكون بزمامه في عدد من المقاطعات.

قبل سنة أيضا وفي هذه القاعة، قام العديد من المتكلمين بإدراج المسائل الانتخابية ضمن التحديات التي أشرت إليها آنفا. واليوم، أود الإشادة ببدء عمل اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي، وهو يمثل دلالة على أن حكومة الوحدة الوطنية تمضي قدما من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها. ولقد أحطنا علماً مع التقدير بالعملية التشاورية الواسعة النطاق للجنة، سواء في العاصمة أو في المقاطعات، حيث التقت بالزعماء السياسيين والدينيين، وكذلك مع القادة الدوليين وقادة المجتمع المدني.

وأيضا قبل سنة، أشدت بشجاعة الشعب الأفغاني، الذي توجه إلى صناديق الاقتراع للتصويت في نيسان/أبريل وفي حزيران/يونيه من عام ٢٠١٤. واليوم، ينبغي أن نبذل كل جهد ممكن لكفالة إجراء انتخابات مجلس النواب ومجالس المقاطعات المقررة عام ٢٠١٦. لكن لكي يحدث ذلك نحن بحاجة إلى بيئة أمنية أفضل.

ولئن كانت المرحلة الانتقالية الأفغانية تسير على طريق جيدة وواعدة، فإن التحديات الأمنية لا تزال تهدد عملية التحول. وعلى الرغم من التقدم المحرز في ضمان الأمن في البلد، فإن القوات الحكومية لا تزال تواجه هجمات تشنها الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول. وإننا نشعر بقلق عميق إزاء التقارير عن وجود جماعات مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الجزء الشرقي من البلد، وكذلك إزاء الأنشطة التي تقوم بها تشكيلات متفرقة من المقاتلين الأجانب. وكلا الأمرين يجعلان موقف قوات الحكومة أكثر تعقيدا في معالجة الأحداث المحلية.

وفيما يتعلق بالأمن الأفغاني، تواصل سلوفاكيا تقديم المساعدة للبلد من خلال بعثة الدعم الوطيد التدريبية غير القتالية. وتؤدي في أفغانستان دورا حيويا، حيث تقدم المزيد من التدريب والمشورة والمساعدة للقوات والمؤسسات الأمنية الأفغانية. وقد بدأت سلوفاكيا في كانون الثاني/يناير، خطتها الممتدة لثلاث سنوات من أجل المساهمة ماليا في استدامة القوات الأفغانية بمبلغ ١,٥ مليون دولار. وسوف نقدم المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية.

وترحب سلوفاكيا بمبادرة الرئيس غني كشف النقاب عن خطة العمل الأفغانية الوطنية الجديدة بشأن مكافحة المخدرات. ونحن بانتظار الحصول على تفاصيل الخطة وكذلك الطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يشارك في معالجة هذه المشكلة الخطيرة.

لقد أظهر قادة أفغانستان التزامهم بتشكيل مستقبل ديمقراطي وسلمي لبلدهم. ويجب على المجتمع الدولي ألا يتخلى عنهم في هذه السنوات الحاسمة حيث الإرهاب آخذ في الارتفاع على الصعيد العالمي، وحيث المنطقة الأوسع نطاقا لآسيا الوسطى تتعرض للتهديد على نحو خطير.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد اي اسم آخر مدرج على قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.